

البحث
التطبيقي



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

<u>تحديات تطبيق التأمين الزراعي في مصر</u>	عنوان البحث باللغة العربية
<u>Challenges in Applying Agricultural Insurance in Egypt</u>	عنوان البحث باللغة الإنجليزية
محمود بيومي عبد الحميد	إعداد
الدكتور/ علي زين العابدين قاسم الأستاذ المساعد بمركز التخطيط والتنمية الزراعية Aly Zein Elabdeen Kassem Associate Professor of Agricultural Economics, INP	إشراف

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2022

ملخص البحث التطبيقي

مع تزايد حجم خسائر القطاع الزراعي بسبب الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية ، السؤال هنا هو كيف نحمي المزارعين من خلال تقليل مثل هذه الخسائر ؟

هنا يأتي أهمية التأمين الزراعي ، التأمين الزراعي هو وسيلة لحماية المزارع من الخسائر المالية بسبب عدم اليقين الذي قد ينشأ عن خسائر ناجمة عن جميع المخاطر غير المتوقعة الخارجة عن السيطرة ، و التأمين الزراعي هو إحدى الطرق التي يمكن للمزارعين من خلالها تحقيق الاستقرار في دخل المزارع والحماية من الآثار الكارثية للخسائر بسبب المخاطر الطبيعية أو الأمراض والأوبئة أو انخفاض أسعار الاسواق .

ويمكننا الوقوف على أهم التحديات التي تواجه تطبيق منظومة التأمين الزراعي في مصر ، انتهج البحث عدد من أدوات التحليل الوصفي والكمي ، وقد تم عمل إستبيان لإستطلاع رأي 37 شخص من المشاركين في منظومة الزراعة في مختلف محافظات مصر ، لمعرفة أهم العقبات التي تواجه مسيرة التطبيق ، كما تم عمل مقابلات نصف مهيكله مع عدد من الكوادر العاملين في وزارة الزراعة ، والبنك الزراعي ، وشركات التأمين ، وتم عمل تحليل البيانات بتوظيف منهجية التحليل الرباعي ، والتعرف إلى أهم نقاط القوة لتعزيز منها الإستفادة ، وأهم نقاط الضعف لإيجاد الحلول و تقليصها ، وأهم نقاط الفرص لإستغلالها الإستغلال الأمثل ، وأهم نقاط التحديات لإيجاد حلول لها و السعي إلى تحويلها إلى نقاط قوة .

وتوصل البحث التطبيقي الي عدد من النتائج من أهمها ، مدى أهمية التأمين الزراعي لأطراف المنظومة ، كيفية التغلب على تحديات تطبيق التأمين الزراعي ، وأوصت الدراسة في ضوء ما توصلت من نتائج ببعض التوصيات من أهمها اساليب ترويجية مبسطة للمزارعين لفهم مزايا التأمين الزراعي ، تطوير قاعدة البيانات ، استغلال الدعم المباشر من القيادة السياسية ، عمل ورش عمل للمزارعين فيما يتعلق بالمشروعات الزراعية .

الكلمات المفتاحية : التأمين الزراعي - القطاع الزراعي - المناخ - الأمراض والأوبئة الزراعية

Abstract

With the increasing size of the agricultural sector losses due to natural and unnatural disasters, the question here is how to protect farmers by reducing such losses?

Here comes the importance of agricultural insurance, agricultural insurance is a way to protect farms from financial losses due to uncertainty that may arise from losses caused by all unexpected risks out of control, and agricultural insurance is one of the ways in which farmers can achieve stability in farm income and protection From the catastrophic effects of losses due to natural hazards, diseases, epidemics, or low market prices.

We can stand on the most important challenges facing the application of the agricultural insurance system in Egypt. The research adopted a number of descriptive and quantitative analysis tools, and a questionnaire was conducted to survey the opinion of 37 people participating in the agricultural

system in the various governorates of Egypt, to find out the most important obstacles facing the application process, and semi-structured interviews were conducted with a number of cadres working in the Ministry of Agriculture, the Agricultural Bank, and insurance companies, and data analysis was done by employing the quadruple analysis methodology, and identifying the most important strengths to maximize their benefit, and the most important points Weaknesses to find solutions and reduce them, the most important points of opportunities to exploit them optimally, and the most important points of challenges to find solutions to them and strive to turn them into strengths.

The applied research reached a number of results, the most important of which are, the extent of the importance of agricultural insurance to the parties to the system, how to overcome the challenges of implementing agricultural insurance, and the study recommended in light of the findings of some recommendations, the most important of which are simplified promotional methods for farmers to understand the advantages of agricultural insurance, developing a database, Exploiting direct support from the political leadership, conducting workshops for farmers regarding agricultural projects.

Key words: agricultural insurance – agricultural sector – climate – agricultural diseases and epidemics

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
3	المقدمة
4	مشكلة البحث
4	أهمية البحث
4	أهداف البحث
5	حدود البحث
5	المفاهيم البحثية
5	تساؤلات البحث
6	المبحث الأول: اختبار ما ورد بفروض أو تساؤلات البحث
12	المبحث الثاني: منهجية البحث
13	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
1-1	خلاصة الدراسات السابقة

23	المبحث الرابع: تجارب دولية في التأمين الزراعي
23	1-4 التأمين الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية
23	2-4 التأمين الزراعي في الاتحاد الأوروبي
24	3-4 التأمين الزراعي في الهند
24	4-4 التأمين الزراعي في الجزائر
24	5-4 الدروس المستفادة من التجارب الدولية في التأمين الزراعي
26	إستنتاجات البحث
32	قائمة المراجع
	الملاحق
33	1 مقابلات نصف مهيكلية
36	2 أسئلة الإستبيان

1. المقدمة:

يُعدّ قطاع الزراعة أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد المصري، حيث يسهم بما يصل إلى 14.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، كما يعمل بالقطاع الزراعي ما يقدر بحوالي 28% من إجمالي الوظائف، وأكثر من 55% من العمالة ذات الصلة بالزراعة ، فضلاً عن الصناعات القائمة على الزراعة مثل صناعة الغزل والنسيج القائمة على زراعة القطن، وصناعة الزيوت بكافة أنواعها من المحاصيل الزيتية ، وصناعة السكر المعتمدة على قصب السكر ، وغيرهم .

ويتعرض قطاع الزراعة الى العديد من المخاطر الطبيعية وغير الطبيعية ، مما يهدد سلامة القطاع مثل تقلبات المناخ ، الأمراض والأوبئة ، وهذا له التأثير المباشر على الإنتاجية ، والأرباح المحققة منه ، مما يهدد معيشة القائمين على المنظومة الزراعية .

لذلك لزم علينا السعي و البحث وراء الوسائل التي من شأنها حماية المزارعين و القطاع بأكمله ، والتي منها عمل منظومة تأمين زراعي شامل لمنع او تقليل المخاطر التي يتعرضون لها و تعويضهم بجزء من الخسائر لمواكبة عجلة التنمية العالمية للنهوض بالقطاع ككل.

يترتب علي ذلك الإرتفاع بمستوي المنظومة الذي يشمل جميع العاملين بالقطاع و كل من لهم صلة بالمنظومة للوصول إلي الإكتفاء الذاتي و جودة المنتج محليا و عالميا ، تؤثر المخاطر بشكل مباشر علي الانتاج الزراعي و الحيواني مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي ، وتكون عبء علي المزارع بدلا من أن تكون مصدر رزق له .

بسبب المخاطر المحيطة بهم بدأ بعض اصحاب المزارع العزوف عن مزاوله مهنة الزراعة والهجرة إلى المدن للعمل بأي مجال اخر بسبب الخسائر الغير متوقعة .

نتج عن ذلك قلة المعروض وزيادة الطلب وبالتالي زيادة الاسعار و ذلك بسبب قلة الوعي بأهمية التأمين الزراعي لهم وأثره الواضح على حماية الإستثمارات من المخاطر الغير متوقعة .

وفي ظل النهوض بالدولة في ضوء رؤية مصر 2030 و التي تسعى لإنشاء العديد من المشروعات وخطط التنمية المجتمعية و العمرانية القائمة حاليا بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية كان لابد من عمل بحث شامل لدراسة كيفية تنمية إستخدام موارد الدولة الإستخدام الكفاء وذلك لمراعاة حق الأجيال القادمة في إستدامة الموارد .

حيث ان تطبيق التأمين الزراعي له أهمية كبيرة علي المزارعين و أصحاب المزارع و جميع العاملين بهذا القطاع . و سوف يشجع العاملين علي التوسع و زيادة الانتاج و ارتفاع مستوى الجودة والتنافسية من خلال الوفورات وزيادة حجم الصادرات, مما سيؤثر ذلك بالإيجاب علي مستوى معيشة العامل و المزارع و أصحاب المزارع .

يجب دراسة الحالة المادية للمزارع وجدولة القسط التأميني بما يتناسب من ظروفه المادية حتي لا تيعثر في السداد؛ وفي حالة التعثر يجب بحث و دراسة حالته من خلال متخصصين لمعرفة اسباب التوقف عن سداد الاقساط و إعادة الجدولة مره اخري إذا لزم الامر لذلك .

التأمين هو إعادة توزيع تكلفة الخسائر ، ولا يمكن أن يمنع الخسارة الاقتصادية ، وهناك نوعان من للتأمين الزراعي:

- تغطية فردية - توفر تغطية الخطر الفردي الحماية من خطر واحد .
- تغطية متعددة - توفر خطر الحماية من العديد من المخاطر .

2. مشكلة البحث:

فعلياً لا يوجد منظومة تأمين زراعي في مصر ، وذلك لوجود العديد من التحديات ، وبالتالي اغفال أهمية دور التأمين الزراعي وأثره في القطاع الزراعي ، وفي ظل عدم تواجد توعية لماهية التأمين الزراعي وأهميته لأطراف المنظومة الزراعية في مصر (المزارع ، مالِك المزرعة ، شركات التأمين ، الدولة) ، وتراجع دور شركات التأمين في عمل برنامج متكامل للتأمين الزراعي يتناسب مع ظروف العمل الزراعي في مصر .

3. أهمية البحث:

يعد القطاع الزراعي في مصر من أهم القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد المصري ، حيث بلغ ناتج قطاع الزراعة 438.79 مليار جنيه بما يعادل 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2020/2019 .

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء/2021)

كما بلغت قيمة إستثمارات شركات التأمين التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام 75.7 مليار جنيه خلال العام المالي 2021/2020 .

(تقرير شركة مصر القابضة للتأمين / 2021)

وحيثما مر القطاع الزراعي خلال الفترة من 2007 حتي 2018 بخسائر ضخمة تسببت بها تقلبات المناخ والأمراض والأوبئة التي تصيب المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية .

هنا تأتي أهمية التأمين الزراعي ، حيث يعد التأمين الزراعي أحد أهم أدوات حائط الصد ضد الخسائر الناجمة عن الاخطار الطبيعية وغير الطبيعية التي يتعرض لها المستثمرون وبالتالي العاملين في القطاع الزراعي بإستمرار .

ومن المتوقع أن يستفيد من هذا البحث جميع أطراف منظومة التأمين الزراعي من مستثمرين في القطاع والعاملين لديهم ، شركات التأمين ، وشركات إعادة التأمين ، فضلاً عن التأثير في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وتوفير فرص العمل .

4. الهدف من البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تسليط الضوء على اهم التحديات التي تواجه تطبيق منظومة التأمين الزراعي في مصر ، فضلاً عن تحقيق بعض الأهداف المترتبة على نجاح تطبيق المنظومة مثل :

- التعرف على مستقبل التأمين الزراعي في مصر من خلال رأي المزارعين ، وأصحاب المزارع ، وموظفي مديريات الزراعة ، وموظفي البنك الزراعي المصري ، في إنشاء المنظومة وإقتراحاتهم لإنجاحها .
- إنشاء منظومة تأمين زراعي قوية تقوم بحماية المستثمرين في القطاع الزراعي من المخاطر الطبيعية وغير الطبيعية .
- تشجيع المزارعين و أصحاب المزارع علي تطوير مجالهم وزيادة الإستثمارات .
- تخفيض واردات المنتجات الزراعية .
- العمل علي الإرتقاء بمستوي معيشة المزارعين و أصحاب المزارع .
- تعظيم إستثمارات القطاع المالي غير المصرفي (قطاع التأمين) .

وذلك بالإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة (الهدف الاول : القضاء على الفقر ، الهدف الثاني : القضاء التام على الجوع ، الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد) ، فضلاً عن رؤية مصر 2030 وإهتمامها بقطاع الزراعة .

5. حدود البحث:

الحدود الزمنية: يستعرض البحث أهمية التأمين الزراعي للدولة والمزارعين والقطاع الزراعي ككل فضلاً عن شركات التأمين وإستثماراتها

الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية

6. المفاهيم البحثية:

يستعرض هذا الجزء أهم المفاهيم البحثية المتعلقة بموضوع البحث مع التركيز علي مفهوم التأمين بشكل عام و التأمين الزراعي بشكل خاص .

تعريف التأمين

عقد التأمين هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلي المؤمن له أو الي المستفيد الذي إشرط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك نظير قسط أو أقساط دورية أو أية دفعات مالية اخري يؤديها المؤمن له للمؤمن . (مشروع قانون تنظيم التأمين الموحد).

تعريف التأمين الزراعي

هو تعريف التأمين ولكن كل شئ متعلق بالتأمينات الزراعية والأخطار المرتبطة بها مثل تقلبات المناخ ، و الأفات و الأوبئة و الأمراض ،

أنماط التأمين الزراعي محليا و إقليميا و دوليا

- التأمين علي المحاصيل الزراعية .
- التأمين علي مزارع الدواجن و الماشية والضأن .
- التأمين علي الأشجار المعمرة و الشتلات النادرة .

7. تساؤلات البحث:

- ما هو مفهوم التأمين الزراعي وأنماطه ؟
- ما أهمية التأمين الزراعي للفرد والدولة ؟
- ما مدى الوعي عن أهمية التأمين الزراعي ؟
- ما نوع العلاقة بين شركات التأمين والمستفيد ؟
- لماذا التأمين الزراعي ؟ وما مدي أهمية قطاع الزراعة في مصر ؟

المبحث الأول: اختبار ما ورد بفروض أو تساؤلات البحث

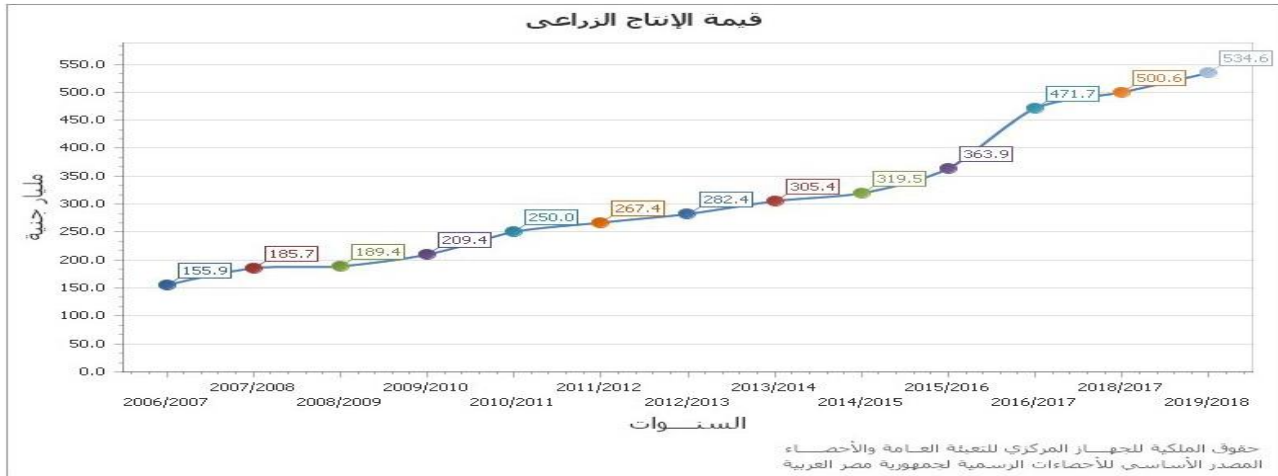
8. اختبار ما ورد بفروض أو تساؤلات البحث حسب تسلسلها:

- تهدف الدراسة محل البحث الي توضيح أهمية المنظومة الزراعية جميعها ، وايضا مدي أهمية التأمين الزراعي لحمايتها ، وحماية جميع العاملين داخلها من الأخطار ، والرفع من مسنوي المنظومة ، والإرتقاء بمستوي العاملين بها ، وضرورة دعم ومساندة ووقوف الدولة بجانب المنظومة ، لأنها من أهم مقومات الدولة و أي دولة .
- لابد من دراسة الحالة القائمة للمزارع والاحطار المعرض لها وتأثيرها عليه وعلي الارض والمنتج ، و أهمية دور شركات التأمين في تغطية التأمينية الشاملة قدر الإمكان ، وأن تكون الأقساط التأمينية مناسبة مع ظروف المزارع حتي لا يتعثر في الدفع ، وعندما يستشعر المؤمن عليه مدى اهمية التأمين الزراعي له في مواجهة الاحطار وتخطي خسائره بشكل أفضل كثيرا من أن يواجه المزارع الاحطار وخسائرها وحده .
- تكمن أهمية التأمين الزراعي للمستثمرين في القطاع في أنه أفضل الأدوات للحد من الخسائر الناجمة عن المخاطر التي قد يتعرض لها المزارعون وأصحاب المزارع ضمن إستراتيجيات المشاركة في توزيع المخاطر .
- تم عمل إستبيان لإستطلاع الرأي بين المستثمرين في القطاع الزراعي والعاملين بالقطاع ، وتم إستنتاج أن 97 % من المبحوثين لا يعلمون شئ عن التأمين الزراعي ، وهذا ما نقصده بالوعي التأميني وأهميته للمستثمرين بالقطاع الزراعي لتوزيع المخاطر ، ولابد من تسليط الضوء عليه لعمل برنامج تأميني متكامل ناجح .
- العلاقة بين شركات التأمين والمستفيدين تتلخص في توقيع عقد يتحمل بمقتضاه شركة التأمين تعويض المستفيد بجزء من الخسائر التي قد تلحق بإستثمارات المستفيد طبقاً لشروط التعاقد ، ومقابل ذلك يتحمل المستفيد بسداد قسط التأمين السنوي الذي يتم تقديره بواسطة مختصين من شركة التأمين ، وذلك في ظل قيود رعاية محددة للأصل محل التأمين
- لماذا التأمين الزراعي ؟ وما مدى أهمية قطاع الزراعة في مصر ؟

يُعدّ قطاع الزراعة أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد المصري، حيث يسهم بما يصل إلى 14.5% من إجمالي الناتج المحلي ، ويمثل القطاع الزراعي ما يقدر بحوالي 28% من إجمالي الوظائف، وأكثر من 55% من العمالة ذات الصلة بالزراعة في صعيد مصر، تهيمن على قطاع الزراعة في مصر المزارع الصغيرة التي تستخدم ممارسات تقليدية لا تتوافق مع المعايير المعترف بها دوليًا .

(الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / USAID / 2021)

طبقا لكتاب الإحصاء السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء الصادر في 2021 ، أن إجمالي المساحات المنزوعة في مصر بلغت 9330806 فدان ، و إجمالي قيمة المنتجات الزراعية النباتية و الحيوانية و الحشرية و السمكية 534.6 مليار جنيه



على الجانب الآخر وضعت أيضا اللجنة العامة للتأمينات الزراعية خطة طموحة لعملها بدءً من عام 2020 وتضمنت الخطة التواصل مع كبرى شركات التأمين التي تقوم بتغطية التأمينات الزراعية للحصول على نماذج من وثائق التأمين الزراعي الدارجة والمعمول بها لدراسة التغطيات المتاحة (مثل تغطيات اخطار المناخ) والاستثناءات مثل الخسائر التي قد تسببها الآفات او مسببات جينية في المحصول ومدى إمكانية تطبيقها والعمل بها في السوق المصري .

(المصري للتأمين / 2021)

أما عن **الثروة الحيوانية** فتشمل الحيوانات والطيور وما تنتجه التي يتم تربيتها في المزارع مثل الأبقار والأغنام والدجاج والأغنام والماعز والبيغال و الجاموس، والثيران و الإبل وما تنتجه.

و في عام 2019 بلغت عدد الابقار 2809000 رأس ، وعدد رؤوس الجاموس 1427000 رأس ، وعدد الخراف 2082000 رأس ، والماعز 977000 رأس ، والجمال 91000 رأس .

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء/

2021)

الأمراض والأوبئة الحيوانية:

هي الأمراض التي تصيب الحيوانات وتكون سبب مباشر في الخسائر على المستوى الفردي وعلى المجتمع ككل ، والتي يغطيها التأمين الزراعي ومنها الحمى القلاعية ، والعقد الجلدي ، وأنفلونزا الطيور ، وتظهر الإحصائيات التالية مدى تأثير تلك الأمراض.



هذا وقد تم إنشاء قاعدة لبيانات الثروة الحيوانية عام 2017 وذلك في عهد السيدة/ منى محرز - نائبة وزير الزراعة ، تضمنت ترقيم وتسجيل الماشية ، لتوفير المعلومات عن حجم الثروة الحيوانية في مصر مما يساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الأعلاف واللقاحات والأمصال اللازمة ، وبلغ ما يُقَمَحَتى الآن نحو 3.675.684 ملايين رأس ماشية، وبلغ عدد مزارع الإنتاج الحيواني التي سُجِلت نحو 28 ألف مزرعة، كما جرى التوسع في تراخيص التشغيل للمزارع غير المرخصة بهدف متابعتها بشكل دقيق وتوفير الرعاية البيطرية والعمل على زيادة إنتاجيتها، وتعود أهمية التحقق والتدقيق من البيانات المتعلقة بكافة أنشطة الثروة الحيوانية والداجنة إلى تسهيل مواجهة المشكلات بشكل فوري ووضع حلولها العلمية والعملية السليمة.

ومن جانب الدولة فإنها بالفعل بدأت الدولة في دراسة قوانين توقع عقوبات رادعة علي صاحب الارض الزراعية التي حولها الي ارض بور و ايضا علي المقاول الذي تولي عملية البناء . و ذلك للحد من التعدي علي الاراضي الزراعية لابد من توعية المواطنين علي أهمية الزراعة للدولة و له حتي يقف بجانب الحكومات في حماية الاراضي .

لذلك أهتمت رؤية مصر 2030 ووضعت إستراتيجية واضحة للإهتمام بذلك القطاع الزراعي والعاملين فيه ، وتبين ذلك من خلال النقاط التالية:

- وضعت الدولة المصرية إستراتيجية للتنمية الزراعية تتوافق في أهدافها مع رؤية مصر 2030 والأهداف الأممية للتنمية المستدامة واستهدفت تعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية بشكل صحي وآمن مع تعزيز الزراعة المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الريفية وتحسين مستوى المعيشة وزيادة القدرات التنافسية للصادرات الزراعية
 - التوسع الأفقى الذى يستهدف زيادة مساحة الرقعة الزراعية تعوضياً المساحات التى تم فقدانها نتيجة التغيرات عليها وتحقيق تنمية متكاملة وزيادة فرص التشغيل وخلق مجتمعات عمرانية ومناطق جذب للسكان للتخفيف من الكثافة السكانية فى بعض المناطق وتتمثل أهم مشروعات التوسع الافقى مشروع الدلتا الجديدة الذى يستهدف تحقيق تنمية شاملة لمساحة 2,2 مليون فدان تعتمد على التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة واستخدام آليات الذكاء الاصطناعى ، ويستهدف زراعة محاصيل إستراتيجية لتخفيض الفجوة الغذائية ومنها (القمح، الذرة الصفراء، البقوليات، ومحاصيل زيتية)، والتوسع فى المشروعات المرتبطة من تصنيع زراعي ومحطات إنتاج حيواني وداجني واستزراع سمكي تكاملي محطات تعبئة وتصدير وصوامع للتخزين وغيرها مع إقامة مجتمعات عمرانية وتوفير فرص التشغيل.
 - مشروع تنمية شمال ووسط سيناء بحوالى 500 ألف فدان ومشروع تنمية مناطق توشكى وجنوب الوادى وغرب المنيا، هذا بخلاف مشروع تنمية الريف المصرى الجديد لمساحة 1,5 مليون فدان.
- وجميع هذه المشروعات تستهدف زيادة الرقعة الزراعية بحوالى 4 ملايين فدان تقريباً وهو ما يعادل أكثر من 65% من مساحة الأراضى القديمة، حيث إن تنفيذ مثل هذه المشروعات تحتاج إلى مبالغ طائلة لتوفير المياه من مصادر متعددة سواء من معالجة مياه الصرف الزراعى أو تحلية مياه البحر أو من المياه الجوفية وهو ما تسعى الدولة إلى تنفيذه رغم التكاليف الكبيرة فى سبيل تحقيق الأمن الغذائى المستهدف.

- تمكنت الدولة المصرية من خلال الخبراء والباحثين والمنتجين الزراعيين من تحسين أساليب الزراعة والاعتماد على آليات تقلل من الاحتياجات المائية واستنباط أصناف مبكرة النضج وقادرة على تحمل التغيرات المناخية مما ساهم بقدر كبير في رفع متوسط الإنتاجية وتعظيم كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه.
- أطلقت الدولة المصرية في ظل ما تعانيه من فقر مائي مبادرة لتشجيع المزارعين و الفلاحين على التحول إلى نظم الري الحديثة في إطار توجه الدولة لتعظيم ورفع كفاءة استخدام المياه، سواء بالأراضي الجديدة أو بالأراضي القديمة حيث أطلقت مبادرة لتشجيع عمليات التحول بتمويل ميسر من البنوك يسد على 10 سنوات بدون فائدة مع تقديم الاشراف والدعم الفني من جانب وزارتي الزراعة واستصلاح الاراضى والموارد المائية والري ويستهدف ذلك تحويل مساحة 3,7 مليون فدان من نظم الري بالغمر إلى نظم الري الحديثة، بالإضافة إلى المشروع القومي لتبطين الترع والذي تبنته القيادة السياسية بتكلفة تصل إلى أكثر من 20 مليار جنيه.
- أطلقت القيادة السياسية المشروع القومي للصبوب الزراعية، الذي استهدف زراعة 100 ألف فدان وفقاً لنظم الزراعة المحمية، مما ساهم بقدر كبير في سد فجوة الغذاء وتحقيق قدر كبير من التوازن في الأسعار.
- زيادة تنافسية الصادرات المصرية من الإنتاج الزراعي فقد تحققت طفرة غير مسبوقة في مجال الصادرات الزراعية خلال عام 2020 حيث بلغت حوالي 5,2 مليون طن بقيمة قدرها نحو 2,2 مليار دولار وبما يعادل 33 مليار جنيه مصرى بالإضافة الى الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة والمعبأة، التي بلغت حوالي 2,7 مليار دولار، هذا وقد بلغ إجمالي حجم الصادرات خلال عام 2021 حوالي 4,3 مليون طن ، بزيادة قدرها 600 ألف طن على نفس الفترة من العام الماضى.
- وفى هذا الصدد تشير إلى أنه رغم القيود على حركة التجارة الدولية وظروف جائحة كورونا فقد تمكنت الدولة المصرية من فتح 11 سوق جديد في 2020، ليصل إجمالي عدد الدول التي يتم التصدير إليها إلى 150 دولة لعدد 350 منتج زراعي.
- دعم المزارعين و الفلاحين والمنتجين الزراعيين من تقديم الخدمات المتعددة لهم وإتاحة استفادتهم من الحصول على التمويل ميسر من كل مبادرات البنك المركزى المصرى ذات العائد المنخفض وتمويل محاصيلهم الزراعية مع ادخال المصدرين الزراعيين ضمن برنامج رد أعباء الصادرات.
- على صعيد تنمية الثروة السمكية فقد تبنت الدولة المشروع القومي لتنمية وتطوير البحيرات (المنزل – البرلس – مريوط – البردويل) مع التوسع فى مشروعات الاستزراع السمكى (بركة غليون – مثلث الدبية – شرق التفريعة – شرق قناة السويس – مشروع الفيروز ببورسعيد).
- قطاع الثروة الداجنة: تتمثل فى أنه قطاع مهمه وحيوي إذ يبلغ حجم الاستثمارات فيه حوالى أكثر من 100 مليار جنية ويستوعب حوالى 3 مليون عامل وأصبح يحقق الاكتفاء الذاتى بنسبة تصل إلى 97%.
- لأول مرة منذ 2006 تم اعتماد وتسجيل 30 منشأ معزولة خالية من أنفلونزا الطيور من المنظمة العالمية لصحة الحيوان خلال عامى 2020/2021 مما ساعد فى فتح مجال لتصدير الدواجن ومنتجاتها، لعدة دول (غانا – عمان – الإمارات).

الإتحاد المصري للتأمين:

مؤخراً بدأ الإتحاد المصري للتأمين بالمشاركة في المؤتمر الثاني للتأمين الزراعي بمشاركة كلا من الاتحاد العام العربي للتأمين و الإتحاد الأفروأسيوي الذي عقد بالخرطوم خلال يومي 25 و26 مايو 2021 ، للتعرف علي تجارب الدول المختلفة في هذا المجال ، وقد أوصي المؤتمر علي ضرورة إنعقاده بصورة دورية ، و دعا الاتحاد المصري للتأمين أن يتحول هذا النوع من التأمين الإجبارى بسبب عزوف الكثير من المزارعين عنه رغم أهميته، كما طالب الاتحاد المصري للتأمين بأن تدعمه الدولة حتى يتسنى له وضعهم بقانون الأعداد الكبيرة ، إضافة إلى إنشاء قانون لصندوق التكافل الزراعى ليكون بداية لتدعيم الدولة لهذا النوع من التأمين

(الإتحاد المصري للتأمين / 2021)

وقد ذكر الاتحاد المصري للتأمين 40 توصية للمؤتمر الثاني للتأمين الزراعي الذي عقد في الخرطوم نستخلص منها ما يلي:

- 1- عقد مؤتمر التأمين الزراعي بصورة دورية .
- 2- ضرورة اهتمام الدولة في قطاعها الزراعي بالتأمين الزراعي على مستوى القوانين والسياسات الاقتصادية الكلية .
- 3- زيادة حجم التمويل من الدولة والمؤسسات الإقليمية والدولية للقطاع الزراعي .
- 4- ضرورة تدخل وزارة المالية في ضبط أسواق المنتجات الزراعية و التحول لنظام البورصات .
- 5- إبقاء وزارة المالية بسداد مديونات أقساط التأمين للسنوات السابقة والاستمرار في دعم التأمين الزراعي (50%) كما هو متبع في تجارب الدول المماثلة وهو ماورد في الأوراق التي قُدمت .
- 6- الاهتمام بنشر الوعي التأميني لدى قطاع المنتجين .
- 7- الاستمرار في الدراسات والبحوث خاصة الاكتوارية .
- 8- توحيد الأسس والمعايير في تقديرات الخسائر بإعداد منهج متخصص لتعليم وتدريب الخريجين الزراعيين والكوادر المقدمة لخدمة التأمين الزراعي .
- 9- العمل على إجازة وثيقة التأمين على الإنتاج والإنتاجية كمتطلب أساسي لتطورات المرحلة المقبلة .
- 10- إعفاء التأمين الزراعي من الرسوم الحكومية والدمغات أسوة بما تم في التمويل متناهي الصغر .
- 11- دعم الدولة للتأمين الحيواني أسوة بالتأمين المحصولي .
- 12- تشجيع البنوك وشركات التمويل وشركات التأمين في عمل محافظ لدعم الإنتاج والإنتاجية وتمويل صادرات الثروة

الحيوانية

- 13- إدراج التأمين عامة والزراعي خاصة في المناهج الدراسية بالمدارس الثانوية والكليات والمعاهد العليا .
- 14- السرعة في تقييم الضرر وسداد التعويضات .
- 15- تخفيض قيمة أقساط التأمين إلى الحد الأدنى .
- 16- توحيد شروط واستثناءات وثيقة التأمين الزراعي المقدمة من شركات التأمين .
- 17- العمل على وضع التأمين الزراعي كمدخل من مدخلات العملية الزراعية الإنتاجية .
- 18- توظيف فائض التأمين الزراعي وتوجيهه نحو البنيات التحتية للقطاع الزراعي بما يطور منتج التأمين الزراعي.
- 19- على البنوك الممولة اعتماد قيمة التعويض للمزارعين وخصمها من مديونيتهم أي كانت صيغة التمويل .
- 20- تشجيع التسويق وفتح الصادر لحماية المزارعين من تدني الأسعار .
- 21- تفعيل دور هيئة الأرصاد الجوية بتسهيل انسياب بيانات التأمين الزراعي .
- 22- تشجيع قيام شركات تأمين زراعي متخصصة .

كما قامت إدارة الاتحاد بوضع هذا الموضوع ضمن استراتيجية الاتحاد المصري للتأمين: "الشمول التأميني: الوصول إلى المواطنين الذين لا تصل إليهم الخدمات التأمينية "AUP"، حيث تم تأسيس لجنة التأمينات الزراعية بالاتحاد والتي تهدف الى تصميم منتجات تأمينية جديدة لهذا القطاع الهام بالإضافة الى عمل الشراكات ووضع الاليات الخاصة بتوزيع هذه المنتجات ، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الفلاح البسيط.

هذا الي جانب انه تم إدراج صغار المزارعين ممن لا تتوفر خدمات لهم ولا يمكن تحديد أرقام حقيقية عنهم ضمن نفس الاستراتيجية الخاصة بالاتحاد ولكن تحت هدف دعم العمالة غير الرسمية من خلال تقديم منتجات التأمين متناهي الصغر لهم والتي تهدف الي تحسين حياتهم من خلال وثائق تأمين الحياة والادخار والاستثمار والتأمين الصحي وغيره.

وفي ضوء ان نسبة العمالة من محدودي الدخل هي نسبة كبيرة في القطاع الزراعي فإن اللجنة العامة للتأمين متناهي الصغر تعمل بشكل خاص على الاهتمام بهذه الفئة ومحاولة تقديم منتجات مميزة لهم بالتعاون مع اللجنة العامة للتأمينات الزراعية بالاتحاد، حيث سيتم العمل على التالي: اعتماد منتجات جديدة تشمل التأمينات الفردية بكافة أنواعها (تأمينات الحياة والاستثمار - الامراض الحرجة - المساكن - المحلات - الورش - المحاصيل الزراعية - نفوق الماشية - المسؤوليات المهنية)، ودراسة برامج إعادة التأمين المتاحة خاصة من الأسواق الآسيوية والإفريقية، والزيارات الميدانية للمناطق الجغرافية المختلفة ودراسة الاحتياجات الفعلية للعملاء، بالإضافة

الى دراسة التقنيات الحديثة Agriculture Insuretech Innovation كمواجهة التزوير والغش مع التركيز على نفوق الماشية Livestock وسيتم التعاون في هذا الموضوع مع وزارتي البيئة والزراعة، والتواصل الرسمي مع مركز البحوث الزراعية والهيئة العامة للأرصاء الجوية المصرية لدراسة تسعير التأمينات الزراعية للتأمين متناهي الصغر.

على الجانب الآخر وضعت أيضا اللجنة العامة للتأمينات الزراعية خطة طموحة لعملها بدءاً من عام 2020 وتضمنت الخطة: التواصل مع كبرى شركات التأمين التي تقوم بتغطية التأمينات الزراعية للحصول على نماذج من وثائق التأمين الزراعي الدارجة والمعمول بها لدراسة التغطيات المتاحة (مثل تغطيات اخطار المناخ) والاستثناءات مثل الخسائر التي قد تسببها الآفات او مسببات جينية في المحصول (Inherent) ومدى إمكانية تطبيقها والعمل بها في السوق المصري.

ودراسة اهم التوصيات او الشروط (الضوابط) التي على المؤمن ذكرها للمؤمن له (والتي يتم ادراجها ضمن نص الوثيقة) لتجنب وقوع الخسائر او الحد منها، وعدم دفع المؤمن للتعويض في حالة عدم التزام المؤمن له بهذه الشروط، والتواصل مع اهم الجهات المعنية بالتأمينات الزراعية في جمهورية مصر العربية مثل: البنك الزراعي المصري، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، مركز البحوث الزراعية، الجمعيات الزراعية والجمعيات الاهلية والجمعيات التعاونية، الهيئة العامة للأرصاء الجوية المصرية.

وذلك بهدف عقد اجتماعات معها وإبرام بروتوكولات تعاون بينها وبين شركات التأمين المصرية ، ممثلة في الاتحاد المصري للتأمين وجمع البيانات والاحصائيات الكافية التي تحتاجها شركات التأمين لتصميم وتسعير منتجات التأمينات الزراعية ، وسيتم التعاون مع اللجنة العامة للتأمين متناهي الصغر في العديد من هذه النقاط، منها تحديد الجهات المستهدفة (Target Market Segment) ، لإصدار وثائق بأقساط مدعمة للمزارعين.

(الإتحاد المصري للتأمين /

(2020

المبحث الثاني: منهجية البحث9. منهجية البحث المستخدمة:

- اعتمد البحث على المنهج الوصفي في إستعراض المشكلة والبيانات والمعلومات والبحوث والدراسات المنشورة، والمواقع ذات الصلة على شبكة الإنترنت ، والبيانات والمعلومات المتاحة لدى وزارة الزراعة والجهاز المركزي للمحاسبات وشركات التأمين .
- كما تم الإستعانة بمنهجية الإستبيان مع ملاك أراضي زراعية ، ملاك مزارع ماشية ودواجن ، وموظفين بوزارة الزراعة واستمر الإستبيان من تاريخ 2022-04-22 حتي 2022-05-21 (مزدوج – إلكتروني ومباشر – مدار من طرف الباحث)
- كما تم إستخدام منهجية المقابلات نصف المهيكلية مع عدد من مسئولى التأمين والقطاع الزراعي، وتم طرح عدد من الأسئلة عليهم ، والتي تتعلق بنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات المتعلقة بمنظومة التأمين الزراعي في مصر .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

➤ يري كلا من Charles J. Stutley ، Olivier Mahul ، عام 2010، في الدراسة التي بعنوان دعم الحكومات

للتأمين الزراعي والتحديات والخيارات للبلدان النامية

أهداف الدراسة

ساعد البنك الدولي بنشاط الحكومات في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على تطوير المحاصيل الزراعية والماشية القائمة على السوق وبرامج التأمين ، بما في ذلك على أساس التعويض التقليدي ومنتجات التأمين الجديدة القائمة على المؤشر . يُطلب منه بشكل متزايد .

اقتراحات التأمين الإلزامي مقابل التأمين الطوعي:

1. إعانات قسط غير كافية في بعض الأحيان للحث على المزارعين والرعاة لشراء التأمين الزراعي. وفي هذه الحالة ، فإن الحكومات قد يميل إلى جعل التأمين الزراعي إلزاميا بالترتيب للقضاء ، أو على الأقل تقليل ، الحاجة إلى ما بعد الكارثة المتكررة التدخل العام.

2. يقترح التأمين الإلزامي في بعض الأحيان عندما المزارعين / الرعاة نقل من احتمال وقوع أحداث كارثية وتقتل على نحو كاف الاستعداد لهم (الفشل المعرفي). يمكن أيضا اقتراحه عندما لا يستوعب الوكلاء الاقتصاديون بالكامل العواقب المالية المترتبة عليهم الإجراءات (على سبيل المثال ، تأمين المسؤولية). هذه الحجة صالحة للجميع أنواع مخاطر الكوارث. التأمين الإجباري ضد الكوارث وقد تم تنفيذ البرامج في العديد من البلدان المتقدمة والنامية الدول ، بما في ذلك فرنسا ورومانيا وتركيا والولايات المتحدة.

3. ينظر أحيانا إلى التأمين الإجباري على أنه استجابة للضرر اختيار. معدلات أقساط التأمين المشوهة تحفز المخاطر العالية ولكن ليس المزارعين منخفضة المخاطر لشراء التأمين. أداء التأمين يتدهور البرنامج مع بقاء المزارعين الأقل خطورة خارج البرنامج أو مغادرته ، مما يؤدي إلى انهياره. يضمن التأمين الإجباري أن المخاطر المنخفضة يشارك المزارعون في البرنامج ، مما يجبرهم على تقديم الدعم المتبادل للمزارعين ذوي المخاطر العالية ، وبالتالي ضمان استمرارية البرنامج. ومع ذلك ، هذا قد تكون الجدوى الاصطناعية دون المستوى الأمثل اجتماعيا ، حيث أن الخسارة الإجمالية قد تتجاوز رفاية المزارعين منخفضي المخاطر فائض الرفاهية الكلي من المزارعين عالية المخاطر. الاستجابة المناسبة لمشكلة السلبية

4. يتم الاختيار من خلال برنامج تأمين اكتواري سليم يعتمد على خطر التمييز .
 5. يتم الاحتجاج بالتأمين الإجباري في بعض الأحيان عندما يكون الحد الأدنى من المشاركة مطلوباً لتجميع المخاطر وتغطية التكاليف الثابتة ، الاقتصادية
 6. الأساس المنطقي لحجة التجميع مشكوك فيه إلى حد ما ، لأن يعتمد المفهوم الأساسي للتجميع على مجموعة من المخاطر المتجانسة التي سيستفيد جميع الوكلاء المشاركين من تجميع المخاطر . يجبر التأمين الإجباري الوكلاء منخفضي المخاطر على المشاركة في مخطط يعتمد على نقل الثروة وليس آلية تجميع المخاطر .
 7. العديد من البلدان النامية ، بما في ذلك هندوراس والهند والفلبين ، توفر تأمين المحاصيل الإلزامي المرتبط بالائتمان للاقتراض الأساس الاقتصادي للتدخل العام في التأمين الزراعي 49 المزارعين . تهدف هذه البرامج إلى نقل مخاطر التخلف عن السداد للمزارعين على أنها نتيجة الأحداث الطبيعية السلبية لصناعة التأمين ، وبالتالي زيادة الجدارة الائتمانية للمزارعين .
- كما ترى دراسة محمد الأمين ، عام 2014/2015 ، والتي كانت بعنوان دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي .

الهدف من البحث

حيث كان الهدف من بحثه إبراز بعض المفاهيم النظرية للتأمين المصغر في مواجهة الأخطار الزراعية و تسليط الضوء علي أهم الأطر التنظيمية و التقنية للتأمين المصغر و عرض تجارب بعض الدول في مجال التأمين المصغر الزراعي و إبراز أهم الإستراتيجيات التي يلجأ إليها الأفراد ذوي الدخل المنخفض في مواجهة المخاطر اليومية و عرض المنتجات التأمينية التقليدية و الحديثة المتوفرة في إطار تغطية الطبقة الهشة من المزارعين و محاولة تحليل المخاطر الزراعية التي تواجهها بعض المستثمرات الفلاحية في ولاية سطيف و كيفية تأثير فكرة التأمين علي القرارات المستقبلية للفلاحين من خلال عينة للفلاحين ذوي الدخل الضعيف ومن خلال هذا التحليل حاول الخروج بتوصيات و تدابير للهيئات المشرفة بغرض تحسين وتسهيل دخول منتجات التأمين المصغر الزراعي الي سوق التأمين الجزائري .

أهم النتائج التي وصلها البحث

ذكر أولا النتائج المتعلقة بواقع المخاطر الزراعية وكيفية مواجهة الكوارث لدى العينة محل الدراسة.

ثانيا النتائج المتعلقة بالموقف من التأمين و المشاكل التي تواجه الفلاحين محل الدراسة

ثالثا النتائج المتعلقة مدى الاستعداد للتجاوب مع التأمين المصغر .

رابعا النتيجة العامة من خلال النتيجة العامة تمكن من تسليط الضوء علي حال الفلاحين في ظل غياب التأمين المصغر .

الإقتراحات

1. التجارب تشيد الي أن التأمين الزراعي هو الأداه الأكثر فاعلية بين هذه الأساليب من حيث عدالته في توزيع الأعباء و تنظيمه للدور الحكومي أو الرسمي لدعم هذا القطاع .
2. دعم و تشجيع الدراسات الميدانية المسحية في مجال التأمين المصغر وذلك من أجل الوصول الى أكبر كم من المعلومات و البيانات التي من شأنها أن تعيننا علي تصميم الإطار التقني لبرنامج التأمين المصغر الزراعي .
3. استحداث الإطار التنظيمي لقطاع التأمين .
4. تنسيق المؤسسات الحكومية المعنية مع شركات التأمين الخاصة لتوفير هذا النوع من التأمين .
5. توفير الدعم المالي و المؤسسي اللازم لبرنامج التأمين المصغر الزراعي ووضع و إقرار إطار مؤسسي و قانوني.
6. دعم الدولة للمزارعين الساعين لشراء وثائق تأمين مصغر .
7. التخطيط الإستراتيجي لكيفية تغطية مخاطر الجفاف و الحرار لكونها من المخاطر الزراعية الأكثر تكلفة .
8. تعزيز مفهوم التأمين المصغر .
9. المساهمة الفاعلة في الوصول الى أكبر عدد من المستهدفين .
10. تبني سياسة التأمين المصغر في سياق الهدف الأوسع لسياسة الشمول المالي .
11. إنشاء نظام يتميز بالمرونة بهدف توزيع منتجات التأمين المصغر عموما ومنتجات التأمين الزراعي خصوصا.
12. تصميم تدابير أو إجراءات مناسبة لعمليات تقدير الخسائر و إقرار التعويضات وتدريب المقيمين و التواجد الميداني الكافي.

➤ ويرى كلا من Ulrich Hess, Peter Hazell ، عام 2016، في الدراسة التي بعنوان المبادرة العالمية للبرنامج

القطاعي للحصول على التأمين

حلول للتحديات التي تواجه رفع مستوى التأمين القائم على المؤشرات

1. بناء البنية التحتية لمحطة الطقس ونظم البيانات ، يتطلب التأمين مؤشر الطقس موثوق به ودعم بحوث الأرصاد الجوية الزراعية وجيدة لتصميم المنتج أحد التحديات المرتبطة بتطوير القطاع الخاص للمنتجات المالية الجديدة هو السهولة التي يمكنهم بها يتم تكرارها من قبل الآخرين. هذه المشكلة الحرة متسابق لا يشجع شركات التأمين الخاصة من القيام باستثمارات أولية في تطوير المنتجات الجديدة ، وخاصة في الأسواق المتخلفة.
2. إنشاء بيئة قانونية وتنظيمية للإنفاذ (العقود التي يمكن أن يثق بها كل من المشتري والبائع) أمر أساسي شرط أساسي للتأمين مؤشراً. بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تكون القوانين واللوائح متسقة مع المعايير الدولية لتحسين فرص وصول شركات التأمين إلى الأسواق العالمية لنقل المخاطر. لسوء الحظ ، في العديد من البلدان ، اللوائح هي ببساطة ليست في مكان لاستيعاب التنمية واستخدام منتجات التأمين ضد الطقس. بناء القدرات البشرية والمساعدة التقنية ضرورية لإعداد البيئة التنظيمية لتنظيم برامج التأمين
3. تثقيف المزارعين حول قيمة التأمين لزيادة احتمال تقديم المعلومات في بطريقة متوازنة ، والتي تتم استثمارات كافية في جهد تعليمي أوسع لمنتجات التأمين غير المختبرة
4. تسهيل تجميع المخاطر الدولية الأولية أو الحصول على إعادة التأمين ، الطبيعة المتغيرة للغاية لدفعات التأمين على المؤشر يشكل تحدياً لشركة التأمين الخاصة. يمكن لشركة التأمين التحوط جزء من هذه المخاطر من خلال تنويع محفظتها لتشمل المؤشرات والمواقع التي لا ترتبط بشكل كبير وإيجابي، نهج يعمل بشكل أفضل في البلدان الكبيرة. في معظم الأحيان هو أيضا اللازمة لبيع جزء من المخاطر في المالية الدولية أو أسواق إعادة التأمين. تقريبا جميع البرامج في الملحق أنا إعادة التأمين دولياً. 14 كما أنشأ البنك الدولي سوق لسندات القط لتمكين بلدان منطقة البحر الكاريبي من ضمان صندوق الاستثمار المشترك الخاص بهم ، وهو ترتيب متعدد البلدان لتجميع المخاطر للمساعدة في تغطية تكاليف الإغاثة المرتبطة بالطبيعية والكوارث .

➤ كما تري هدي محمد سيد بدوي ، عام 2017 ، في دراستها بعنوان دور التأمين الزراعي (التأمين الأخضر) في

تعزيز أهداف التنمية المستدامة

اولا : توضيح أهمية القطاع الزراعي وإدارة الأخطار التي تواجهه ، و دراسة تجارب بعض الدول في هذا المجال .
 ثانيا : إقتراح منتجات تأمين زراعي ، و بناء نموذج إكتواري لتسعير تأمين بعض المحاصيل في مصر ، وتشجيع الدخول في نظام التأمين الزراعي لكل المحاصيل و كل المشاريع حتي ينعم المنتجون الزراعيون بتمويل مضمون من البنوك بالإضافة لتغطيتهم من الأخطار ، و زيادة دخولهم مما يحقق تنمية شاملة و مستدامة .

الاستنتاجات

1. بدأت الدولة المصرية الاهتمام بالقطاع الزراعي ، وإدارة الأخطار التي تواجهه والاهتمام بخدمات التأمين الزراعي .
2. طورت الدول المتقدمة وبعض الدول الساعية للنمو من خدمات التأمين الزراعي .
3. تم بناء نموذج إكتواري لتقدير كل من سعر التأمين ومستوي التغطية للمحاصيل بمناطق مختلفة من الجمهورية ، وقد أسفرت نتيجة تحليل النموذج الإكتواري عن أن أعلى سعر تأمين (7.7%) لمحصول الطماطم وأن صافي قسط التأمين يختلف باختلاف المناطق ونوع المحصول . اي القسط يتحدد طبقا لدرجة الخطورة وليس قسط ثابت لكل المحاصيل كما هو مزعم تقديمه بمصر .
4. أوضحت الدراسة أن أكبر محافظة من حيث مبالغ التأمين المتوقعة لمحصول القمح بمحافظة الشرقية ، حيث تقدر بحوالي 3.3 مليار جنيه بالمتوسط خلال الفترة 2019 – 2021 ، وتليها بالأهمية محافظة الفيوم ، كذلك اتضح ان أكبر محافظة من حيث تقديرات الأقساط الصافية المتوقعة بمحافظة الشرقية ومن المتوقع أن تصل قيمة الأقساط الصافية بها بنحو 163.1 مليون جنيه بالمتوسط ، يليها بالأهمية محافظة الفيوم
5. المقترحات الواردة بالبحث فرصة للشراكة بين القطاعين العام و الخاص للمساهمة في دفع وإستدامة التنمية الزراعية حيث انها تناسب الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المصري.

➤ كما يتضح من دراسة د. سمير عبد الحميد عريقات ، عام 2018 ، في دراسته بعنوان التأمين وإدارة المخاطر في

الزراعة المصرية

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي في الدراسة في التوصل إلي أهم الأسس و الإعتبارات العلمية ، و العملية اللازمة، لوجود إدارة ناجحة للمخاطر الزراعية، و نظام تأمين زراعي ناجح في مصر، و يتم ذلك من خلال تحقيق عدد من الأهداف الفرعية تتمثل في التعرف علي ما يلي :

1. أنواع المخاطر في الزراعة (الإنتاج النباتي)، و أيضا في كل من سفن الصيد ، و المزارع السمكية ، و التعرف علي مستويات تلك المخاطر .
2. الكوارث و المخاطر في الزراعة تحت الظروف المصرية.
3. أهم سياسات و أدوات إدارة المخاطر الزراعية ، و دور الحكومة في إدارة تلك المخاطر.

4. الزراعة التعاقدية، كأحد أهم أدوات إدارة المخاطر الإنتاجية و السعيرية للمنتجات الزراعية، و التعرف علي مزاياها، ونماذجها .
5. الجوانب المختلفة للتأمين الزراعي، وأهميته، و مشاكله، و تحدياته في الدول النامية.
6. الوضع الراهن للتأمين الزراعي في مصر.
7. الجوانب المختلفة لصندوق التكافل الزراعي المصري.
8. الوضع الراهن للزراعة التعاقدية في مصر، و مشكلاتها، ومبررات تطبيقها.
9. الجوانب المختلفة لقانون الزراعة التعاقدية، و مركز الزراعة التعاقدية المصري.
10. إستعراض عدد من التجارب الدولية، و الإقليمية، في مجال التأمين الزراعي، و التأمين علي المزارع السمكية ، و سفن الصيد، و الزراعة التعاقدية، للتعرف علي أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال ، و وصولا لإستخلاص الدرس المستفادة من هذه التجارب، سواء تلك المتعلقة بدور الحكومة ، أو بالمخاطر و الأنشطة التي يتم تغطيتها تأمينيا، أو مدى إجبارية أم إختيارية النظام التأميني و التعرف علي المشكلات التقليدية التي تواجه ذلك.
11. مستقبل التكافل الزراعي في مصر، من خلال التعرف علي رأي الزارعين في صندوق التكافل الزراعي، وما يجب أن تقوم به الحكومة، وما يجب أن يتم علي مستوي المزرعة، و المخاطر، و مناطق ومجالات التغطية، ومجالات التغطية المقترحة ، وإجبارية أم إختيارية النظام ، دعم أقساط التأمين .

ملخص الدراسة:

يعد قطاع الزراعة من أهم قطاعات الإقتصاد المصري، نظرا لما يلعبه من دور حيوي و فعال في النشاط الإقتصادي الإجتماعي، من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، و الثارات المصرية، و إعالة ما يزيد عن نصف السكان، و توفير فرص عمل لما يزيد عن ربع قوة العمل في مصر، كما أنه المسئول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي للسكان، و توفير الخامات اللازمة لعدد كبير من الصناعات الهامة، و في مقدمتها صناعات الغزل و النسيج و الصناعات الغذائية، و غيرها.

وقد خلصت هذه الدراسات إلى ما يلي :

1. أن المخاطر عنصرا لا يمكن تجنبه، ولكن يمكن إدارته، و تنظيمه، ضمن أعمال إدارة الإنتاج و التسويق الزراعي.
2. نظم التأمين ينبغي أن تكون فعالة من حيث التكلفة ، و أن تكون جزء من إطار واسع لإدارة المخاطر علي كافة المستويات، و للحكومات في هذا دور حيوي يجب أن تؤديه.
3. إن التأمين الخاص غير قادر علي التوافق مع المخاطر النظامية الطبيعية في الناتج المحصولي و الناشئة عن كوارث طبيعية.
4. وجود معلومات غير دقيقة /أو عدم وجودها أصلا يمكن ان يؤدي إلي إختيارات خاطئة.
5. نظم التأمين التقليدية فاشلة أو قاصرة نقديا بسبب التكاليف الإدارية المرتفعة و مشكلات الإختيار الخاطئ.
6. ينبغي علي شركات / صناديق التأمين، أن تلتزم بالمبادئ الأساسية للنزاهة الاكتوارية .
7. تقدم الحكومات مساعدات مجانية تؤثر علي رغبة المزارعين في دفع اقساط التأمين .

8. من القواعد الأساسية لخلق تأمين زراعي ناجح : جعل المؤمن مسؤولاً من الناحية المالية عن عملياته، و المحافظة علي إستقلالية الإدارة .
9. هناك إتفاق بين المزارعين في مصر ، أن التكافل الزراعي هو الشكل المعبر عن مواجهة المخاطر الزراعية و المتفق مع الشريعة الإسلامية .
10. أن يبدأ نظام التكافل الزراعي في مصر بتغطية عدد من المحاصيل من المجموعات الثلاث ، الحقلية، والخضر، و الفاكهه.
11. عدم وجود سياسات تمكينية، وأطر تنظيمية للتأمين علي المزارع السمكية، و مصايد الأسماك، يؤثر سلباً علي تطوير خدمات التأمين، و التنمية المستدامة لقطاع الإستزراع المائي.
12. أنه يتعين علي شركات التأمين دقة تحديد أسباب التعرض لخطر ما، وتحديد مقدار المخزونات السمكية المفقودة الناتجة عن الخطر المحدد .
13. إن الإدارة الناجحة للمخاطر الإستزراع السمكي تتطلب، ضرورة التنوع الإنتاجي ، وتوزيع المبيعات خلال العام، وتأجير الأصول.

➤ كما يستهدف بحث طارق عبد الحميد ، 2019 ، التأمين الأصغر كأداة لمواجهة الأخطار الزراعية و تعزيز دور

القطاع الزراعي

الهدف من البحث

- معرفة الخصائص الأكثر شيوعاً لعينة البحث من المزارعين ذوي الدخل المنخفضة .
- إبراز أهم الوسائل الحالية التي يلجأ إليها المزارعين ذوي الدخل المنخفضة في مواجهة مخاطرتهم اليومية
- استكشاف وتحديد الثغرات الموجودة في الآليات التقليدية الحالية المستخدمة و التي يمكن معالجتها بواسطة التأمين الزراعي الأصغر .

أهم النتائج التي وصلها البحث - توصيات البحث

1. تكوين حملات تنتشر بين المزارعين لتوعيتهم بفوائد التأمين الزراعي الأصغر ، كما يمكن الاستعانة بوسائل الاعلام
2. عقد ندوات في المجالس القروية و الجمعيات الزراعية وفي مقر الأحزاب للتوعية بفوائد التأمين الزراعي الأصغر للمزارع و للمجتمع .
3. إشراك رجال الدين في التوعية و بيان الآراء الفقهية بعدم حرمانية التأمين .

4. يجب ان يتم تحفيز الوسطاء العاملين في حقل التأمين الزراعي الأصغر و تدريبهم ليقدموا المعلومات الكافية للمزارعين من أجل تمكينهم من إتخاذ قرار مبني علي العلم .
5. إقامة حوارا مجتمعيا حول التأمين الزراعي الأصغر بين صناع الساسة و العاملين في مجال التأمين و الوسطاء و المزارعين من ذوي الدخل المنخفضة .
6. يجب ان يتم تحصيل الأقساط بكفاءة و بشروط سداد مرنة الي حد بعيد مع مستويات الدخل لشريحة المزارعين محدودي الدخل.
7. ابتكار قنوات توزيع جديدة مثل البائعين بالتجزئة أو مكاتب البريد و خدمات فوري و التي تصل الي المزارعين ذوي الدخل المنخفضة و تعمل علي تخفيض تكاليف التسويق و تقليل الأعباء التأمينية .
8. استخدام إجراءات بسيطة و سريعة لتسوية المطالبات .
9. لابد من توفر قاعدة بيانات مناسبة للتأمين الزراعي الأصغر و هذا ضروري لتطوير منتجات مناسبة للأعضاء المؤمن عليهم و للحرص علي حسن تسعير هذه المنتجات .

➤ كما يستهدف بحث اميمة أحمد المأمون خير ، 2019 ، في دراستها بعنوان دور التأمين الزراعي في تعويض خسائر القطاع الزراعي في السودان

الهدف من البحث

أنواع معوقات التأمين الزراعي

Æ المعوقات الفنية .

- ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية .
- قلة إمكانيات جهاز الإرشاد و وقاية النباتات و الخدمات البيطرية .
- ضعف البنية التحتية الخاصة بقطاع التسوق الزراعي .
- ضعف أنشطة التصنيع الزراعي و الغذائي .
- قلة البيانات و المعلومات المتوفرة حول الزراعة و تضاربها في بعض الأحيان.
- ضعف القدرات الفنية الزراعية .

ب- المعوقات ذات الطابع الاجتماعي و الإقتصادي :

- صغر و تشتت الحيازات الزراعية و شيوع ملكياتها مما قلل الكفاءة الإنتاجية .
- قلة العائد من الزراعة و إرتفاع عنصر المخاطرة .
- عدم وجود نظام للتمويل الريفي .
- ضعف العمل الجماعي و التعاوني .

ج- المعوقات المؤسسية و التشريعية :

- عدم مواءمة القوانين و التشريعات الزراعية .
- عدم وجود نظام للتأمين الزراعي .
- التضارب و الإزدواجية بين المؤسسات .

د- قلة الدعم و المساعدات الخارجية .

معوقات انتشار خدمات التأمين الزراعي في السودان من أهمها :

- عدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين و تخوفهم من كل نشاط جديد .
- قلة توافر متخصصين في مجال التأمين الزراعي الميداني .
- غياب الدعم الحكومي تقريبا و إرتفاع تكلفة الأقساط .
- قصور السياسات الزراعية و التأمينية .

المعوقات التي تواجه التأمين و تكلفة إنتاج المحاصيل :

- عدم توافر البيانات الدقيقة .
- التفاوت في الإنتاج .
- ضعف الوعي بالتأمين .
- نقص الكادر الفني .
- أسباب إقتصادية .
- المقدرة المالية علي سداد الأقساط .
- الإختبار بين الأخطار لتأمينها .

أهم النتائج التي وصلها البحث - توصيات البحث

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزمن و متغير المساحة خلال فترة الدراسة .
2. مبلغ التأمين في شركات التأمين له علاقة بالمساحة المزروعة و بالتالي يسهم في تقليل خسائر القطاع الزراعي .
3. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزمن و متغير مبلغ التأمين خلال فترة الدراسة .
4. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزمن و متغير صافي الاقساط خلال فترة الدراسة .

التوصيات

1. ضرورة إلزام شركات التأمين بالجودة عند تطبيق برامج التأمين الزراعي .
2. ضرورة تحديد مبلغ التأمين يتوافق مع المساحة المزروعة و الخسائر المتوقعة و بالتالي يسهم في تقليل حدة الخسائر للمزارع
3. ضرورة الحرص علي تطوير تعويضات خسائر القطاع الزراعي .
4. ضرورة الإستعانة بخبراء زراعيين لتحديد مبلغ التأمين قبل إبرام عقد التأمين .

➤ كما يري كلا من Yiran Li & Zhenyu Wang ، عام 2021 ، في دراستهما بعنوان تحليل تأثير دخل المزارعين

علي التأمين الزراعي المستند إلي بوليصة التأمين

الأهداف

1. يتم إجراء تحليل لتأثير مستوى تطوير التأمين الزراعي على دخل المزارعين.
2. تطوير التأمين الزراعي القائم على السياسات لتلبية متطلبات الوضع الجديد .
3. يجب أن يخدم التأمين الزراعي استراتيجية تنشيط الريف ويلبي احتياجات الزراعة الحديثة.
4. الاستمرار في زيادة الدعاية للتأمين الزراعي.
5. تشجيع المزيد من الأسر الريفية للمشاركة في التأمين الزراعي.
6. قوة مهمة لقيادة التحديث الزراعي و تحسين الفوائد الزراعية الشاملة.
7. منتجات التأمين الزراعي الجديدة متعددة المستويات، من أجل تلبية احتياجات التأمين المختلفة.

الاستنتاجات

1. تبين أن التأمين الزراعي القائم على السياسات تحسن كبير في مستوى دخل المزارعين.
2. تبين ان التأمين الزراعي القائم على السياسة لديه تأثير أكثر وضوحا على زيادة دخل.
3. يجب على الإدارات الحكومية بذل قصارى جهدها لتوسيع قنوات زيادة الدخل للمزارعين ذوي الدخل المنخفض من خلال تحسين مهاراتهم المهنية والقدرة على كسب الدخل ، وذلك لتعزيز النمو المستدام والسريع لدخل المزارعين.
4. ينبغي أن نولي اهتماما للاختلافات الإقليمية في تطوير التأمين الزراعي واستكشاف تصميم أنظمة الدعم المتميزة.
5. تحليل تأثير دخل المزارعين على التأمين الزراعي القائم على السياسات
6. تصور النمذجة الحاسوبية والإحصاءات للزراعة

➤ كما يري Shiqi Liua ، عام 2021 ، في دراسته بعنوان تطوير التأمين الزراعي الصيني في نموذج VAR

الأهداف

الحكومة الصينية يجب أن تطور التأمين الزراعي بشكل أكثر ثباتاً من أجل الحصول على المزيد من الثقافة الزراعية الحصول على هذا الهدف ، سواء على تحسين الوعي التأمين الزراعي وتصحيح سوء فهم المزارعين على أنه ضروري. بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تكون الإعانات للتأمين الزراعي الثقافي تحسن أيضاً.

الاستنتاجات

1. أظهرت أن قسط التأمين الزراعي له بعض التأثير الإيجابي على دخل المزارعين ، وبالتالي فإننا نبني نموذج فار لقسط التأمين الزراعي.
2. تدعم أدلتنا أن قسط التأمين الزراعي له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الزراعي ويأتي المزارعون في الصين بينما يلعب الناتج المحلي الإجمالي الزراعي دوراً مهماً للغاية في تحديد التأمين الزراعي
3. يمكن تحسين وعي المزارعين بقسط التأمين الزراعي.

المبحث الرابع: تجارب دولية في التأمين الزراعي

التأمين الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية :

بدأ التأمين الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي (1938)، مصاحبا لعدد من الإجراءات التي إستهدفت مساعدة الزراعة علي مواجهة آثار الكساد العظيم ، و كارثة العاصفة الترابية آنذاك ، وفي عام 1980 م تبنت الحكومة نظام تأمين الحاصلات الفيدرالي ، بالتعاون مع شركات التأمين الخاصة ، وامتدت التغطية إلي محاصيل معينة ، و أقاليم معينة مقابل نظام " كوارث ما بعد الحصاد " الذي تم العمل به في فترة الستينيات و السبعينيات ، مع إستمرار الحكومة الأمريكية في تقديم المساعدة لكوارث ما بعد الحصاد حتى 1994م ، وهو ما كان سببا بإعتبارها مساعدات مجانية في عدم تحقيق برامج تأمين الحاصلات لمستويات مشاركة كافية .

وفي عام 1994م قدم قسم الزراعة الفيدرالي الأمريكي مشروع قانون "تأمين الحاصلات متعدد المخاطر " ليحل محل مساعدات كوارث ما بعد الحصاد ، بهدف تعزيز برامج تأمين الحاصلات ، وقد أوجد هذا القانون "وثائق تأمين حاصلات متعدد المخاطر" تغطي معظم الأخطار الطبيعية متضمنة : الجفاف ، قلة الأمطار ، و الفيضانات، والأمطار الثلجية و الرياح العاتية و غيرها من الكوارث .

هذا وتجدر الإشارة إلي أن التأمين في الولايات المتحدة يشتمل علي العديد من أشكال التأمين منها ، ما هو تابع لنظام تأمين الحاصلات متعدد المخاطر ، وما هو خارج هذا النظام وفق قواعد و شروط معينة .

التأمين الزراعي في الإتحاد الأوروبي:

يتباين التأمين الزراعي بين دول الإتحاد الأوروبي الي حد ما ، من حيث نظام التأمين ، ومصادر تمويله ، ونوعه ، و دور الدولة .

التأمين الزراعي في الهند:

بدأ التأمين علي المحاصيل الزراعية في الهند عام 1973/72 ، كبداية تجريبية تمت عن طريق "المؤسسة العامة للتأمين بالهند GIC " general insurance company " ، و هو جهاز تأميني تابع للدولة .وفي المرحلة التجريبية إستهدف التأمين الزراعي ، تشجيع تبني الوسائل التكنولوجية الحديثة بما فيها حماية النباتات ، و توفير ضمانات الإقتراض من البنوك ، وتطوير الإجراءات و خلق الكوادر للتوسع في عمليات التأمين .

وقد قام التأمين خلال تلك المرحلة ، والتي إستغرقت ثمان سنوات ، بالتأمين ضد مخاطر المناخ ، والآفات و أمراض النباتات ، إلا أنه بنهاية تلك الفترة فشل النظام نتيجة التقدير غير الدقيق للأقساط و الخسائر المغطاه ، وقد تلا ذلك تنفيذ مشروع التأمين في مناطق مختلفة عن المناطق التي غطاها النظام التجريبي (المشروع الرئيسي) ، مع مراعاة التقدير الدقيق للأقساط ، وتم في هذا المشروع تغطية كافة أنواع المخاطر ، كما تم تغطية مخاطر محاصيل الأرز ، و القمح ، و الشوفان ، و البقول ، و البذور الزيتية ،

و الشعير ، و القطن ، و قصب السكر ، إلا ان هذا النظام قد تم ربطه إجباريا بعملية الإقراض ، وشكل عنصرا هاما في ضمان القروض .

هذا و يقوم النظام التأميني في الهند بتغطية 100% من القرض ، إلا أن الأقساط المدفوعة بمعرفة المزارعين ،لم توضع علي أسس اكتوارية ، ولكنها بناء علي مستويات تؤخذ في الاعتبار كدعم من الدولة و الحكومة المركزية لهؤلاء المزارعين ، كما أن النظام متاح لجميع المزارعين بصرف النظر عن المساحة الزراعية ،و يغطي جميع المحاصيل الغذائية و البذور الزيتية و المحاصيل النقدية و التجارية .

هذا و يعمل النظام التأميني الجديد علي أساس "منهج المساحة " ، حيث تحدد المساحات لكل محصول طبقا للمنطقة الجغرافية ، و طبيعة الأرض ، ودرجة إنحدارها ، و تعرضها للفيضانات، و علي أساس تقويم شخصي في حالة تنفيذه في مساحات محدودة ، و علي أساس التجربة و الخبرة .

التغطيات :

يغطي النظام جميع المخاطر الطبيعية خلال المراحل التالية :

- فشل محاصيل البذور كليا أو جزئيا نتيجة للأخطار الطبيعية .
- الفقد في محصول البذور الخام المتوقع .
- الفقد في محصول البذور بعد الحصاد
- الفقد في مرحلة تدريج البذور و تصنيفها .
- إجمالي التأمين يعبر عن متوسط الثلاث إلي الخمس سنوات السابقة .

التأمين الزراعي في الجزائر :

منذ 1988 ظهر الي الوجود صندوق ضمان للقروض الزراعية علي أساس المخاطر كافة، وهو يغطي حوالي 70% من مقدار القروض لكل مزارع ، أيضا يوجد صندوق إغاثة الكوارث لمواجهة المخاطر غير القابلة للتأمين ، مثل : الصقيع ، والجفاف ، والفيضان ، في الجزء الجنوبي من البلاد، وهذا الجزء معرض جدا للجفاف ، و يغطي الصندوق 30% - 60% من تكاليف الإنتاج ، و الصندوق مدعم من الحكومة، ولا ينفع أي تعويض إلا بعد أن تعلن الحكومة أن منطقة ما قد تأثرت، و أن تكون قد شكلت لجنة لتقييم الأضرار .

الدروس المستفادة من التجارب الدولية في التأمين الزراعي :

تستعرض الدراسة في الجزء التالي الدروس المستفادة من التجارب الدولية في التأمين الزراعي، من خلال ثلاث محاور تتمثل في : دور الحكومة في التأمين الزراعي، و المخاطر و النشطة المغطاه في التأمين الزراعي، ومدي إجبارية أو إختيارية النظام . يلي ذلك عرض لاهم المشكلات التقليدية للتأمين الزراعي في إطار التجارب الدولية .

دور الحكومة في التأمين الزراعي :

- 1 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بدأ التأمين الزراعي بإنشاء شركة تأمين الحاصلات الفيدرالية عام 1938 وهي شركة مملوكة للحكومة بالكامل ، و تقوم بدعم قيمة المقدمات التأمينية ، تغطية المصاريف الإدارية لقطاع التأمين الخاص ، تدعيم التكاليف التي يتحملها القطاع الخاص، تقديم إعادة التأمين .
- 2 بخصوص دول أوروبا يعمل نظام التأمين الزراعي في كلا من اليونان، البرتغال، إيطاليا ، فرنسا ، النمسا، ألمانيا، قبرص علي شراكه بين التأمين العام و الخاص بالإضافة إلي الدعم الحكومي .
- 3 بخصوص الهند بدأ التأمين علي المحاصيل الزراعية كبداية تجربه تمت عن طريق جهاز تأمين كبير تابع للدولة " المؤسسة العامة للتأمين في الهند " GIC
- 4 بخصوص الجزائر منذ عام 1988 ظهر صندوق ضمان القروض الزراعية علي أساس المخاطر يغطي نحو 70% من قروض الزراع ، بالإضافة إلي صندوق مواجهة الكوارث غير القابلة للتأمين، و يتم دعم الصندوق من الحكومة

المشكلات التقليدية للتأمين الزراعي في إطار التجارب الدولية :

يعتبر التأمين الزراعي منتجا صعبا للأسباب التالية :

- التأمين الخاص غير قادر علي التوافق مع المخاطر غير المصنفة في الناتج المحصولي ، و الناشئة عن كوارث طبيعية ، و التي تؤثر علي أعداد كبيرة من المزارعين المنتشرين في مساحات إقليمية واسعة، حتي مع إعادة التأمين .
- قصور المعلومات أو عدم إنتظامها، يؤدي إلي إختيارات خاطئة و مشكلات محققة ترفع من التكاليف و مستوي الخطورة في تقديم عقود التأمين للمحاصيل .
- المساعدات الحكومية في حالة الكوارث مساعدات تتوقعها الاسر الريفية كتعاطف من الحكومة، و بالتالي يؤثر علي رغبتهم في دفع أقساط التأمين .

إستنتاجات البحث:

1. نتيجة الإستبيان: تم التركيز على بعض المحافظات الأكثر نشاطاً زراعياً (محاصيل زراعية ، مزارع) ، والبعض الآخر

بشكل عشوائي بواسطة جوجل ، والجدول التالي يوضح خصائص المبحوثين وتوزيعهم الجغرافي ومستواهم التعليمي

وعدهم 37 :

المحافظة		الوظيفة		المستوي التعليمي		سنوات الخبرة	
عدد المبحوثين	اسم المحافظة	عدد المبحوثين	الوظيفة	عدد المبحوثين	المستوي التعليمي	عدد المبحوثين	سنوات الخبرة
2	أسيوط	15	مالك أرض زراعية	5	دراسات عليا	6	أقل من خمس سنوات
1	الاسكندرية	15	مالك مزرعة	24	جامعي	6	من خمس - عشر سنوات
1	البحيرة	3	مدير مزرعة	6	مؤهل متوسط	16	أكثر من عشر سنوات
3	الجيزة	3	موظف حكومي - وزارة الزراعة	2	غير ذلك	9	أكثر من ذلك
3	الدقهلية	1	عامل				

• كما تم عمل الإستبيان مع عدد 7 من محافظة الشرقية ، عدد 5 من محافظة الفيوم ، عدد 3 من محافظة القليوبية

، عدد 7 من محافظة المنوفية ، عدد 3 من محافظة سوهاج ، عدد 1 من محافظة شمال سيناء ، عدد 1 من

محافظة مطروح .

موافق بشدة	موافق	لا أعرف	أعترض	أعترض بشدة
5	4	3	2	1

وقد تم طرح عدد من الأسئلة والمعلومات حول التأمين الزراعي وأهميته وكانت نتائج الإختيار كالتالي :

1. موافق بشدة بنسبة 92% من المبحوثين يؤمنوا بالأخطار الزراعية والابئة والأمراض ، والمتوسط المرجح 4.9 ما يعادل 98%

2. 95% من المبحوثين قد تضرروا من الأخطار الزراعية والابئة والأمراض قبل ذلك (موافق بشدة) ، والمتوسط المرجح 4.8 ما يعادل 96%

3. 86% من المبحوثين لم يسمعوا بالتأمين الزراعي من قبل ، والمتوسط المرجح 3.1 ما يعادل 62%

4. 97% من المبحوثين لم يسبق لهم تجربة الإشتراك في التأمين الزراعي ، والمتوسط المرجح 2 ما يعادل 40%

5. 43% من المبحوثين يروا ان التأمين الزراعي له أهمية (موافق) ، 41% من المبحوثين يروا ان التأمين الزراعي له أهمية (موافق بشدة) ، والمتوسط المرجح 4.2 ما يعادل 84%

6. 70% من المبحوثين انه لا يوجد نشرات توعية عن أهمية التأمين الزراعي (أعترض بشدة) ، والمتوسط المرجح 2 ما يعادل 40%

7. 97% من المبحوثين لا يعرفوا ان تكلفة خدمة التأمين الزراعي مرتفعة (لا اعرف) ، والمتوسط المرجح 3 ما يعادل 60%

8. 97% من المبحوثين لا يعرفوا ان شركات التأمين لا تقوم بصرف التعويضات للمتضررين (لا اعرف) ، والمتوسط المرجح 3 ما يعادل 60%

9. 97% من المبحوثين لا يعرفوا ان شركات التأمين تتأخر في صرف التعويضات للمتضررين (لا اعرف) ، والمتوسط المرجح 3 ما يعادل 60%

10. 97% من المبحوثين لا يعرفوا ان شركات التأمين تبخس بقيمة التعويضات للمتضررين (لا اعرف) ، والمتوسط المرجح 3 ما يعادل 60%

11.86% من المبحوثين يمكن ان يستخدموا خدمة التأمين الزراعي كحائط صد ضد الأخطار (موافق) ، والمتوسط

المرجح 3.8 ما يعادل 76%

12.59% من المبحوثين يجدوا عدم إقبال على خدمة التأمين الزراعي في المناطق البعيدة (موافق) ، 41% من

المبحوثين لا يعرفوا عن عدم إقبال على خدمة التأمين الزراعي في المناطق البعيدة (لا أعرف) ، والمتوسط المرجح

3.6 ما يعادل 72%

13. توصيات المبحوثين تتلخص في أنه لا يوجد إعتراض علي التأمين الزراعي ، وطلب البدء فيه فوراً ، مراعاة

المصداقية والشفافية وتناسب قسط التأمين .

2. نتيجة المقابلات نصف المهيكلة كالاتي :

1. البنك الزراعي ليس من مهامه عمل التأمين ولكن الإقراض فقط لاصحاب الحيازات الزراعية ومستثمري القطاع الزراعي ،

وهذا الأمر منذ نشأة البنك عام 1930م ، بإسم بنك التسليف الزراعي المصري ، إبان الأزمة الاقتصادية العالمية ليقدم القروض للمزارعين المصريين ليحميهم من البنوك العقارية الأجنبية والمرايين ، البنك لم يصدر وثيقة تأمين زراعي وليست ضمن نوايا البنك

2. التأمين الزراعي في غاية الأهمية ولكنها غير موجودة بمصر ولكن توجد بعض الجهات التي تؤمن على الماشية ولكن

بنسبة لاتذكر ، ولكن التأمين الزراعي تقوم عليه اقتصاديات دول ولا تغفل عن تجربة الهند في هذا الصدد فهي من انجح التجارب .

3. مصر لديها من المقومات ما يمنحها القوة في عمل منظومة تأمين زراعي ، فهي ليست دولة صغيرة او حديثة ولكن ينقصنا

وضع استراتيجية واضحة وبرنامج توعوي كبير يتناسب مع مستثمري القطاع ، وذلك في ظل رؤية ثابتة حالية تسعى لنقل مصر الى مكانتها التي يجب ان تكون بها ، فضلا عن الكيانات الكبرى مثل شركات التأمين الحكومية .

4. يوجد العديد من التحديات ونقاط الضعف ولكن بالاصرار يمكن التغلب عليها ، مثل قلة الوعي التأميني لدي قطاع المزارعين

، ضعف الموازنه و التمويل لقطاع الزراعة ، عدم وجود أماكن مجهزة لاستيعاب المحاصيل مثل الثلاجات مما أدى إلى

زيادة الفاقد في المحصول الزراعي ، خوف المزارعين و أصحاب المزارع من التعقيدات الروتينية و الضرائب .

5. التأمين الزراعي غاية في الروعة ، ولكن قبل البدء فيه لابد من تخطي بعض العقبات في المقام الأول حيث من شأنها إيقاف المسيرة قبل ولادتها ومنها إعادة النظر من الدولة الى المزارع والذي يعتبر أقل فئة في المجتمع ولكن يلعب دور رئيسي في منظومة الغذاء ، فنجد أن كل احتياجات الزراعة مستمرة في الغلاء وعند حصاد المحصول لا يجد ما قام بإنفاقه وهو مضطر الى بيع المحصول ليجد ما يسد به حاجته هو وأهله ، فلا بد من مساندة الدولة له وزيادة الدعم للفلاح ليعيش حياة كريمة وليس ليعيش فقط ، هناك 75% من المزارع مغلقة وانتقلوا للمدن واستثمارات اخري ، يوجد الآن عزوف كلي عن العمل بالزراعة والقطاع بأكمله .
6. لدينا من الاراضي الخصبة والمستصلحة ملايين الأفدنة ومن المزارع الآلاف والوفرة من القوى البشرية والطقس المناسب ونهر النيل فلا بد من استغلال كل تلك النعم التي لا يملكها الكثير من البلدان .
7. من نقاط الضعف التي كانت موجودة وتم التغلب عليها هي عدم توافر بيانات للأراضي والمحاصيل والمزارع قبل عام 2017 ، حتي تولت السيدة / مني محرز - نائبة وزير الزراعة - منصبها وبدأت في عمل قاعدة بيانات ضخمة على مستوى الجمهورية .
8. لا يوجد في مصر تأمين على المحاصيل لصعوبة الأمر حيث أن الحيازات مفتتة فنجد أن الحد الأقصى لأغلبية المزارعين هو ثلاثة أفدنة فلا توجد فرصة فعلية لعمل التأمين الزراعي على المساحات الصغيرة وهذا لا يقلل من أهمية التأمين الزراعي في مصر ، فنحن لدينا صندوق التأمين على الماشية فهو يعمل بشكل منتظم وبالاخص لدينا في وزارة الزراعة " مشروع البتلو " والذي يشترط التأمين لدي الصندوق .
9. توجد العديد من التحديات مثل تفتت الحيازات الزراعية ، صعوبة التواصل مع مربي الماشية والثروة الحيوانية ، جهل العاملين بالقطاع الزراعي بماهية التأمين الزراعي وفوائده ، تقصير شركات التأمين في القيام بواجباتها في هذا المجال ، قلة التنسيق بين جميع الأطراف المعنية مثل وزارة الزراعة وشركات التأمين والبنك الزراعي المصري .
10. لا يوجد لدي شركة مصر للتأمين وثيقة للتأمين على المحاصيل الزراعية ولا يوجد من يسأل عن تلك الوثيقة ، ولكن لدينا وثيقة تأمين على الماشية (مرفق صورة) ولكن تكاد تكون غير معمول بها ، حيث لا يتوافر لدينا خبراء في هذا المجال فضلاً عن الحوادث المتكررة وعدم إتباع المستفيد شروط الوثيقة ، إستغلال المزارعين قيمة القسط التأميني في ظل ظروفهم المعيشية الصعبة ، انعدام التوعية بأهمية التأمين وفوائده .

11. لا يوجد إدارة مختصة بالتأمين الزراعي ، ولكن تدخل الوثيقة ضمن إدارة الحوادث بشركة مصر للتأمين .
12. لدينا العديد من نقاط القوة حيث تعد شركة مصر للتأمين من أكبر الكيانات الإقتصادية ليس على مستوى الدولة فقط بل على مستوى الشرق الأوسط ، أقدم شركة تأمين على الشرق الأوسط ، تمتد أنشطة الشركة خارج البلاد وبإستثمارات ضخمة ، لدينا من الفروع ما يغطي أنحاء الجمهورية ، لدينا من القوى البشرية الآلاف ، لدينا الكوادر الماهرة .
13. تكثر نقاط الضعف والتحديات ومنها إرتفاع تكاليف المزارع بدون تكلفة التأمين ، قلة الحملات الدعائية للتأمين الزراعي ، قلة الوعي التأميني لدي قطاع المزارعين في مصر ، إنخفاض مستوى التعليم وزيادة نسبة الأمية في الريف وإرتفاع مستوى الفقر ، خوف المزارعين و أصحاب المزارع من التعقيدات الروتينية و الضرائب .
14. التأمين الزراعي مجال لا يستهان به وقد قامت دول عظمي بعمل مشاريع تأمينية ضخمة تمتد الى كل العالم بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الغذاء العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا وشرق آسيا ، ولا ننسى تجارب الدول العربية مثل سلطنة عمان والإمارات والجزائر ، ولكن في مصر أري أن القطاع الزراعي يحتاج الى الكثير من الدعم من الدولة فضلاً عن تحسين التوعية لدي العاملين بذلك القطاع بأهمية التأمين لحماية إستثماراتهم من إضطرابات السوق والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي من صنع الإنسان .
15. لدينا نقاط قوة عديدة على سبيل المثال وليس علي سبيل الحصر توافر كيانات مالية قوية تتمتع بها شركات التأمين في مصر ، إنتشار فروع شركات التأمين في معظم أنحاء جمهورية مصر العربية بما يشمل الريف ، توافر العاملين والكفاءات في قطاع التأمين ، علاقات عمل قوية بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين لتوفير تغطيات التأمين الزراعي (نماذج الوثائق المعمول بها ، تسجيلات برامج إعادة التأمين الزراعي) .
16. بخصوص نقاط الضعف من حيث الداخل منها شروط التأمين المتشددة وصعوبة توفير برامج إعادة تأمين ، قلة الحملات الدعائية للتأمين الزراعي ، طول مدة التحقيق في مدي إستحقاق المؤمن عليه لصرف التعويضات ، غياب إستراتيجية واضحة للتطوير الزراعي ، ضعف الموازنه و التمويل لقطاع الزراعة ، قلة الوعي التأميني لدي قطاع المزارعين في مصر ، قلة نماذج الوثائق للتأمين الزراعي باللغة العربية المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية ، عدم وجود أقساط تأمينية خاصة بالتأمين الزراعي وبخاصة تأمين المحاصيل في مصر ووثائق التأمين الصادرة للعملاء ، وجود بعض وثائق التأمين المتخصصة في مجال تأمينات المواشي و المرتبطة بالحصول علي تمويل من البنك الزراعي ، عدم توافر إحصائيات و

بيانات عن القطاع من الهيئة العامة للرقابة المالية ، عدم توافر الخبرات اللازمة للإكتتاب و التعويض في مجال التأمينات الزراعية .

17. بخصوص التحديات من الخارج منها غياب الوعي التأميني لدى المزارعين عن اهمية التأمينات الزراعية والنظر اليها في بعض المجتمعات المصرية انه من المحرمات ويخالف الشريعة الاسلامية وعدم معرفة مدى أهمية التأمينات الزراعية في تحمل عبء الاخطار عن المزارعين ، خوف المزارعين و أصحاب المزارع من التعقيدات الروتينية و الضرائب .

وبناءً على ما سبق نستعرض بعض النقاط المستخلصة والتي يمكن ان تندرج تحت التحليل الرباعي SWOT وهي كالتالي :

التحليل الرباعي SWOT

نقاط القوة – Strengths

ونستهدف هنا بناء و تطوير النقاط التالية لتعظيم الإستفادة منها ، وهي كالتالي:

1. توافر كيانات مالية قوية تتمتع بها شركات التأمين في مصر .
2. وجود الأراضي الزراعية سواء الخصبة أو المستصلحة و كذلك مزارع الماشية و الأغنام و الدواجن في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية .
3. إنتشار فروع شركات التأمين في معظم أنحاء جمهورية مصر العربية بما يشمل الريف .
4. توافر العاملين والكفاءات في قطاع التأمين .
5. توفير التمويل والخدمات من البنك الزراعي المصري منذ نشأته في عام 1930 م .
6. علاقات عمل قوية بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين لتوفير تغطيات التأمين الزراعي (نماذج الوثائق المعمول بها – تسجيلات برامج إعادة التأمين الزراعي) .

نقاط الضعف – Weaknesses

ونستهدف هنا إيجاد الحلول و تقليص النقاط ، وهي كالتالي:

1. إرتفاع تكاليف المزارع بدون تكلفة التأمين .
2. شروط التأمين المتشددة وصعوبة توفير برامج إعادة تأمين .

3. قلة الحملات الدعائية للتأمين الزراعي .
4. طول مدة التحقيق في مدي إستحقاق المؤمن عليه لصرف التعويضات .
5. ضرورة تسجيل بيانات الأرض و المزارع رسميا لعمل وثائق التأمين .
6. غياب إستراتيجية واضحة للتطوير الزراعي
7. ضعف الموازنه و التمويل لقطاع الزراعة
8. قلة الوعي التأميني لدي قطاع المزارعين في مصر
9. هجرة الشباب من الريف الي الحضر
10. قلة نماذج الوثائق للتأمين الزراعي باللغة العربية المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية .
11. عدم وجود أقساط تأمينية خاصة بالتأمين الزراعي وبخاصة تأمين المحاصيل في مصر ووثائق التأمين الصادرة للعملاء .
12. وجود بعض وثائق التأمين المتخصصة في مجال تأمينات المواشي و المرتبطة بالحصول علي تمويل من البنك الزراعي
13. عدم توافر إحصائيات و بيانات عن القطاع من الهيئة العامة للرقابة المالية
14. عدم توافر الخبرات اللازمة للإكتتاب و التعويض في مجال التأمينات الزراعية

نقاط الفرص – Opportunities

ونستهدف هنا إستثمار تلك الفرص لإستغلالها الإستغلال الأمثل ، وهي كالتالي:

1. مبادرة السيد رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2021 بخصوص مناصرة الفلاح والاراضي الزراعي وإنشاء صندوق التكافل الزراعي .
2. وجود تشريعات و قوانين خادمة مثل قانون التأمين الموحد المنتظر إقراره في النصف الثاني من عام 2022 .
3. الزيادة المستمرة في الإستثمار المباشر في المزارع الحيوانية .
4. تمتع أصحاب الأراضي الزراعية بالثقافة الإيجابية .
5. المشروعات القومية الجديدة مثل توشكي ومشروع مستقبل مصر لإنتاج الزراعي ومشروع بشاير الخير .
6. إنخفاض الفجوة الغذائية في بعض المحاصيل نتيجة ارتفاع إنتاجية المحاصيل الزراعية للتطوير التكنولوجي
7. تحسين القرارات التصديرية من الحاصلات الزراعية

8. إمكانيات هائلة لقطاع التأمين لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة التأمينات الزراعية .

نقاط التحديات – Threats

ونستهدف هنا تجنب ومنع تلك التحديات و السعي إلى تحويلها إلى نقاط قوة ، وهي كالتالي:

1. عدم توافر المعلومات الكافية عن البيانات السابقة والحالية والتنبؤات المستقبلية وكافة البيانات اللازمة عن المحاصيل والآفات وغيرها.
2. قلة التنسيق بين جميع الأطراف المعنية مثل وزارة الزراعة وشركات التأمين والبنك الزراعي المصري .
3. عدم وجود أماكن مجهزة لاستيعاب المحاصيل مثل الثلاجات مما أدى إلى زيادة الفاقد في المحصول الزراعي .
4. عدم حصر الأراضي الزراعية الموجودة في مصر بشكل دقيق وتحديد الجهات التي يمكن مخاطبتها لموافاة الشركات بالبيانات المطلوبة.
5. غياب الوعي التأميني لدى المزارعين عن أهمية التأمينات الزراعية والنظر إليها في بعض المجتمعات المصرية انه من المحرمات ويخالف الشريعة الإسلامية وعدم معرفة مدى أهمية التأمينات الزراعية في تحمل عبء الاخطار عن المزارعين
6. انخفاض مستوى التعليم وزيادة نسبة الأمية في الريف وارتفاع مستوى الفقر .
7. خوف المزارعين و أصحاب المزارع من التعقيدات الروتينية و الضرائب .
8. ارتفاع رسوم التراخيص و الضرائب .
9. ارتفاع أسعار الأسمدة و الأعلاف .
10. عزوف الفلاحين و أصحاب المزارع عن إستكمال إستثماراتهم في هذا القطاع (إغلاق 75% من المزارع) .

توصيات البحث :

1. استحداث ادوات تأمينية جديدة تكون جاذبة للمزارعين
2. اساليب ترويجية مبسطة للمزارعين لفهم مزايا التأمين الزراعي
3. تطوير قاعدة البيانات بما يساهم في دقة البيانات التي يعتمد عليها صانع السياسات الزراعية

4. استغلال الدعم المباشر من القيادة السياسية في نمو القطاع الزراعي في الاستفادة من الحوافز المقدمة
5. عمل ورش عمل للمزارعين من قبل جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالمشروعات الزراعية والحوافز الاستثمارية والضريبية التي يتضمنها القانون
6. ضرورة وجود مجلس تنسيق بين وزارة الزراعة والبنك الزراعي وشركات التأمين لضمان تحقيق الاهداف المستهدفة في برنامج الاصلاح الهيكلي فيما يتعلق بنمو مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي
7. ضرورة الاستثمار في إنشاء مخازن استراتيجية لزيادة المخزون من المحاصيل الاستراتيجية في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية .
8. ضرورة إستغلال شركات التأمين المصرية لتعطش السوق لمثل هذه الإستثمارات والتي من شأنها زيادة المحفظة المالية .
9. سعي شركات التأمين بالتنسيق مع البنك الزراعي والبنوك الإستثمارية المصرية الي عمل برنامج تأميني يتناسب مع مستثمري القطاع الزراعي في مصر بشروط واضحة وشفافة والتأكيد على المصادقية في التعامل .

المراجع :

1. المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي
2. نشرات الإحصاءات ، قطاع الشؤون الإقتصادية ، وزارة الزراعة
3. كتاب الغصاء السنوي ، وزارة الزراعة
4. النشرة السنوية للأرقام القياسية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
5. تقارير شركة مصر القابضة للتأمين
6. نشرات الإتحاد المصري للتأمين
7. مشروع قانون التأمين الموحد
8. أ.د. سمير عبد الحميد عريقات ، د. حنان رجائي عبد اللطيف ، 2008 ، التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية
9. أهداف التنمية المستدامة ، وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية

10. رؤية مصر 2030 ، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

3. نتيجة المقابلات نصف المهيكلة كالآتي :

18. تم الاجتماع مع السيد المستشار الدكتور/ محمد علاء - مستشار رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري ، وبحضور

السيد الأستاذ / محمود عبد الغفور - مدير إدارة التأمين - البنك الزراعي المصري - وتم طرح الأسئلة التالية :

➤ هل البنك الزراعي المصري لديه اي سبل للتأمين الزراعي ؟

فأكدوا بأن البنك ليست من مهامه عمل التأمين ولكن الإقراض فقط لأصحاب الحيازات الزراعية ومستثمري القطاع

الزراعي ، وهذا الأمر منذ نشأة البنك عام 1930م ، بإسم بنك التسليف الزراعي المصري - إبان الأزمة الاقتصادية

العالمية ليقدّم القروض للمزارعين المصريين ليحميهم من البنوك العقارية الأجنبية والمرايين .

وأكد الأستاذ محمود - بأن البنك لم يصدر وثيقة تأمين زراعي وليست ضمن نوايا البنك

➤ ما رأي سيادتكم في التأمين الزراعي علي المحاصيل والمزارع الحيوانية ؟

أجابوا بأن التأمين الزراعي في غاية الأهمية ولكنها غير موجودة بمصر ولكن توجد بعض الجهات التي تقوم على

الماشية ولكن بنسبة لاتذكر ، ولكن التأمين الزراعي تقوم عليه اقتصاديات دول ولا نغفل عن تجربة الهند في هذا

الصدد فهي من انجح التجارب .

➤ هل لدينا من المقومات ما يمنحنا القوة في عمل منظومة تأمين زراعي ؟

نعم بالطبع فمصر ليست دولة صغيرة او حديثة ولكن ينقصنا وضع استراتيجية واضحة وبرنامج توعوي كبير يتناسب

مع مستثمري القطاع ، وذلك في ظل رؤية ثاقبة حالية تسعى لنقل مصر الى مكانتها التي يجب ان تكون بها ، فضلا

عن الكيانات الكبرى مثل شركات التأمين الحكومية

➤ ما هي نقاط الضعف والتحديات التي تواجه التأمين الزراعي في مصر؟

يوجد العديد من التحديات ونقاط الضعف ولكن بالاصرار يمكن التغلب عليها ، مثل قلة الوعي التأميني لدي قطاع

المزارعين ، ضعف الموازنه و التمويل لقطاع الزراعة ، عدم وجود أماكن مجهزة لاستيعاب المحاصيل مثل الثلاجات

مما أدى إلى زيادة الفاقد في المحصول الزراعي ، خوف المزارعين و أصحاب المزارع من التعقيدات الروتينية و

الضرائب .

19. تم الاجتماع مع السيد الاستاذ أشرف حمدان / مدير عام الإنتاج الحيواني - مديرية الزراعة بمحافظة سوهاج - وتم طرح

الأسئلة التالية :

➤ ما رأي سيادتكم في التأمين الزراعي ؟

الأمر غاية في الروعة ولكن قبل البدء فيه لابد من تخطي بعض العقبات في المقام الأول حيث من شأنها إيقاف المسيرة قبل ولادتها ومنها إعادة النظر من الدولة الى المزارع والذي يعتبر أقل فئة في المجتمع ولكن يلعب دور رئيسي في منظومة الغذاء ، فنجد أن كل احتياجات الزراعة مستمرة في الغلاء وعند حصاد المحصول لا يجد ما قام بإنفاقه وهو مضطر الى بيع المحصول ليجد ما يسد به حاجته هو وأهله ، فلابد من مساندة الدولة له وزيادة الدعم للفلاح ليعيش حياة كريمة وليس ليعيش فقط ، هناك 75% من المزارع مغلقة وانتقلوا للمدن واستثمارات اخري ، يوجد الآن عزوف كلي عن العمل بالزراعة والقطاع بأكمله .

➤ كيف تري سيادتكم نقاط القوة التي يمكن استغلالها لعمل وتطوير التأمين الزراعي ؟

لدينا من الاراضي الخصبة والمستصلحة ملايين الأفدنة ومن المزارع الآلاف والوفرة من القوى البشرية والطقس المناسب ونهر النيل فلا بد من استغلال كل تلك النعم التي لا يملكها الكثير من البلدان .

➤ ما هي نقاط الضعف والتحديات التي تواجه التأمين الزراعي في مصر؟

من نقاط الضعف التي كانت موجودة وتم التغلب عليها هي عدم توافر بيانات للأراضي والمحاصيل والمزارع قبل عام 2017 ، حتي تولت السيدة / مني محرز - نائبة وزير الزراعة - منصبها وبدأت في عمل قاعدة بيانات ضخمة على مستوى الجمهورية ،

20. تم الاجتماع مع السيد الأستاذ / وائل زايد - مدير الشؤون الاقتصادية - وزارة الزراعة - وتم طرح الأسئلة التالية :

➤ هل يوجد في مصر تأمين زراعي ؟

لا يوجد في مصر تأمين على المحاصيل لصعوبة الأمر حيث أن الحيازات مفتتة فنجد أن الحد الأقصى لأغلبية المزارعين هو ثلاثة أفدنة فلا توجد فرصة فعلية لعمل التأمين الزراعي على المساحات الصغيرة وهذا لا يقلل من أهمية التأمين الزراعي في مصر ، فنحن لدينا صندوق التأمين على الماشية فهو يعمل بشكل منتظم وبالاخص لدينا في وزارة الزراعة " مشروع البتلو " والذي يشترط التأمين لدى الصندوق .

➤ ما هي نقاط الضعف والتحديات التي تواجه التأمين الزراعي في مصر؟

كما قلت قبل ذلك توجد العديد من التحديات مثل تفتت الحيازات الزراعية ، صعوبة التواصل مع مربي الماشية والثروة الحيوانية ، جهل العاملين بالقطاع الزراعي بماهية التأمين الزراعي وفوائده ، تقصير شركات التأمين في القيام بواجباتها في هذا المجال ، قلة التنسيق بين جميع الأطراف المعنية مثل وزارة الزراعة وشركات التأمين والبنك الزراعي المصري .

21. تم الاجتماع مع السيد الاستاذ / محي إسماعيل - مدير عام الحوادث - شركة مصر للتأمين - وتم طرح الأسئلة التالية :

➤ هل يوجد في مصر تأمين زراعي ؟

لا يوجد لدي شركة مصر للتأمين وثيقة للتأمين على المحاصيل الزراعية ولا يوجد من يسأل عن تلك الوثيقة ، ولكن لدينا وثيقة تأمين على الماشية (مرفق صورة) ولكن تكاد تكون غير معمول بها . حيث لا يتوافر لدينا خبراء في هذا المجال فضلاً عن الحوادث المتكررة وعدم إتباع المستفيد شروط الوثيقة ، إستغلال المزارعين قيمة القسط التأميني في ظل ظروفهم المعيشية الصعبة ، انعدام التوعية بأهمية التأمين وفوائده .

➤ هل يوجد إدارة مختصة بالتأمين الزراعي ؟

لا يوجد إدارة مختصة بالتأمين الزراعي ، ولكن تدخل الوثيقة ضمن إدارة الحوادث بالشركة

➤ هل لدينا من نقاط القوة ما يمنحنا بناء منظومة تأمين زراعي قوية ؟

بالطبع لدينا العديد من نقاط القوة حيث تعد شركة مصر للتأمين من أكبر الكيانات الإقتصادية ليس على مستوى الدولة فقط بل على مستوى الشرق الأوسط ، أقدم شركة تأمين على الشرق الأوسط ، تمتد أنشطة الشركة خارج البلاد وبإستثمارات ضخمة ، لدينا من الفروع ما يغطي أنحاء الجمهورية ، لدينا من القوى البشرية الآلاف ، لدينا الكوادر الماهرة .

➤ ما هي نقاط الضعف والتحديات التي تواجه التأمين الزراعي في مصر ؟

بالأكيد تكثر نقاط الضعف والتحديات ومنها إرتفاع تكاليف المزارع بدون تكلفة التأمين ، قلة الحملات الدعائية للتأمين الزراعي ، قلة الوعي التأميني لدي قطاع المزارعين في مصر ، إنخفاض مستوى التعليم و زيادة نسبة الأمية في الريف وإرتفاع مستوى الفقر ، خوف المزارعين و أصحاب المزارع من التعقيدات الروتينية و الضرائب .

22. تم الاجتماع مع الاستاذ الدكتور / وليد نور الدين - رئيس قطاع إدارة المخاطر - الشركة القابضة للتأمين - وتم طرح

الأسئلة التالية :

➤ ما رأي سيادتكم في التأمين الزراعي ؟

التأمين الزراعي مجال لا يستهان به وقد قامت دول عظمي بعمل مشاريع تأمينية ضخمة تمتد الى كل العالم بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الغذاء العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا وشرق آسيا ، ولا ننسى تجارب الدول العربية مثل سلطنة عمان والإمارات والجزائر ، ولكن في مصر أرى أن القطاع الزراعي يحتاج الى الكثير من الدعم من الدولة فضلاً عن تحسين التوعية لدي العاملين بذلك القطاع بأهمية التأمين لحماية إستثماراتهم من اضطرابات السوق والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي من صنع الإنسان .

➤ هل لدينا من نقاط القوة ما يمنحنا بناء منظومة تأمين زراعي قوية ؟

لدينا نقاط قوة عديدة على سبيل المثال وليس علي سبيل الحصر توافر كيانات مالية قوية تتمتع بها شركات التأمين في مصر ، إنتشار فروع شركات التأمين في معظم أنحاء جمهورية مصر العربية بما يشمل الريف ، توافر العاملين والكفاءات في قطاع التأمين ، علاقات عمل قوية بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين لتوفير تغطيات التأمين الزراعي (نماذج الوثائق المعمول بها - تسجيلات برامج إعادة التأمين الزراعي) .

➤ ما هي نقاط الضعف والتحديات التي تواجه التأمين الزراعي في مصر؟

اما بخصوص نقاط الضعف من حيث الداخل منها شروط التأمين المتشددة وصعوبة توفير برامج إعادة تأمين ، قلة الحملات الدعاية للتأمين الزراعي ، طول مدة التحقيق في مدي إستحقاق المؤمن عليه لصرف التعويضات ، غياب إستراتيجية واضحة للتطوير الزراعي ، ضعف الموازنه و التمويل لقطاع الزراعة ، قلة الوعي التأميني لدي قطاع المزارعين في مصر ، قلة نماذج الوثائق للتأمين الزراعي باللغة العربية المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية ، عدم وجود أفساط تأمينية خاصة بالتأمين الزراعي وبخاصة تأمين المحاصيل في مصر ووثائق التأمين الصادرة للعملاء ، وجود بعض وثائق التأمين المتخصصة في مجال تأمينات المواشي و المرتبطة بالحصول علي تمويل من البنك الزراعي ، عدم توافر إحصائيات و بيانات عن القطاع من الهيئة العامة للرقابة المالية ، عدم توافر الخبرات اللازمة للإكتتاب و التعويض في مجال التأمينات الزراعية .

أما بخصوص التحديات من الخارج منها غياب الوعي التأميني لدى المزارعين عن أهمية التأمينات الزراعية والنظر إليها في بعض المجتمعات المصرية انه من المحرمات ويخالف الشريعة الاسلامية وعدم معرفة مدى أهمية التأمينات الزراعية في تحمل عبء الاخطار عن المزارعين ، خوف المزارعين و أصحاب المزارع من التعقيدات الروتينية و الضرائب .